الجـمـهـوريـة الجـزائـريـة الديـمـقـراطـيـة الشـعـبـيـة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي – الأغواط –

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

انعكاسات تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2022

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية و تجارة دولية

من إعداد الطالب:
▪صادقي حكيم

تحت إشراف الأستاذ:
▪د.عبدالحفيظي إبراهيم

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبـة	مؤسسة الانتماء	الصفة
عبد الحفيظي إبراهيم	أستاذ محاضر ا	جامعة الأغواط	مشرفا
صولي علي	أستاذتعليم عالي	جامعة الأغواط	رئيسا
خالد بوخلخال	أستاذ مساعد "أ"	جامعة الأغواط	ممتحنا

السنة الجامعية:2023/2022

الجـمـهـوريـة الجـزائـريـة الديـمـقـراطـيـة الشـعـبـيـة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي – الأغواط –

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

انعكاسات تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2022

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية و تجارة دولية

من إعداد الطالب:
▪صادقيحكيم

تحت إشراف الأستاذ:
▪د.عبدالحفيظي إبراهيم

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبـة	مؤسسة الانتماء	الصفة
عبد الحفيظي إبراهيم	أستاذ محاضر ا	جامعة الأغواط	مشرفا
صولي علي	أستاذتعليم عالي	جامعة الأغواط	رئيسا
خالد بوخلخال	أستاذ مساعد "أ"	جامعة الأغواط	ممتحنا

السنة الجامعية:2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

اللهم لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، نحمدك ربي و نشكرك على أن يسرت لنا على إتمام هذا البحث على الوجه الذي نرجو أن ترضى به عنا.

أتوجه بالشكر إلى أستاذي و مشرفي الفاضل "عبد الحفيظ إبراهيم " الذي له الفضل في إكمال هذا البحث بالتوجيه و الإرشاد و التصحيح، فبارك الله فيه وأطال في عمره و متعه بالصحة و العافية.

كما أتوجه بالشكر لأعضاء اللجنة المحترمين على عناء قراءة المذكرة وقبولها وتصويبها.

و إلى كل الأساتذة الذين تشرفنا بالدراسة على أيديهم في خلال فترة دراستنا بكلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير.

وأشكر كل الأهل و الأقارب، وأخص بالذكر: والدايًا حفظهما الله وبارك فيهما.

كما نتوجه بالشكر إلى جميع من ساعدنا على إنجاز هذه المذكرة

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني في تحقيق هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية بمذكرتي بفضله تعالى مهداة

إلى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا

أهدي عملي هذا إلى أغلى من في الوجود...منبع العطاء و الجود... من جاهدت و تحملت

وكتمت حتى أسعد... إليك كل التحية و التقدير يا هبة الرحمان أمي الحبيبة

أطال الله في عمرك

نبع العطاء...من كافح لأجلنا ...من ناضل لإسعادنا...كل الفخر لمن زرع البذور و هاهو

يجني الثمار أبي الغالي

من علمني أن العلم يؤخذ بالمصابرة و النجاح يكون بالمثابرة...من كل كلمات الثناء لا توافيه

حقه أخي عيسى و محمد

زينة الحياة كل العائلة و الأقارب

زملاء الدراسة

من وسعته ذاكرتي و لم تسعه مذكرتي

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الكلي في الجزائر للفترة (2000-2022)، والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ورصيد الميزان التجاري وبالتالي تؤثر على نسبة الإيرادات منه وعلى الميزانية العامة، والبطالة والتضخم، أما بالنسبة للبطالة فاتضح أن هناك علاقة عكسية بين تقلبات أسعار النفط و مستويات التشغيل في الجزائر خلال فترة الدراسة، و من خلال هذا فإن انخفاض أسعار النفط تؤثر على متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر وذلك باستخدام المنهج التحليلي.

وقد توصلنا بعد هذه الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد يتميز بالتبعية للقطاع النفطي و أن الجزائر دولة ريعية بترولية يتأثر اقتصادها بالتغيرات التي تطرأ على الأسعار إما إيجابا أو سلبا استنادا إلى النسب المتوصل إليها.

الكلمات المفتاحية: انعكاس أسعار النفط، الناتج المحلي الإجمالي، الاقتصاد الجزائري.

Résumé

Cette étude vise à connaître les effets des fluctuations des prix du pétrole sur la macroéconomie en Algérie pour la période 2000-2022 représentée dans le Produit Intérieur Brut (GDP) et le solde de la balance commerciale, et ainsi affecter la proportion des revenus qui en découlent, le budget général, le chômage et l'inflation En ce qui concerne le chômage, il s'avère qu'il existe une relation inverse entre les fluctuations des prix du pétrole et les niveaux d'emploi en Algérie au cours de la période d'étude Par ce biais, la baisse des prix du pétrole affecte les variables macroéconomiques en Algérie, en utilisant l'approche analytique.

Nous sommes arrivés à la conclusion après cette étude que l'économie algérienne est caractérisée par la dépendance au secteur pétrolier, et l'Algérie est une économie basée sur le pétrole, et son économie est affectée par les variations des prix, soit positivement, soit négativement, selon le ratio atteint.

Les Mots Clés : Reflet des prix du Pétrole, le Produit Intérieur Brut, économie algérienne.,

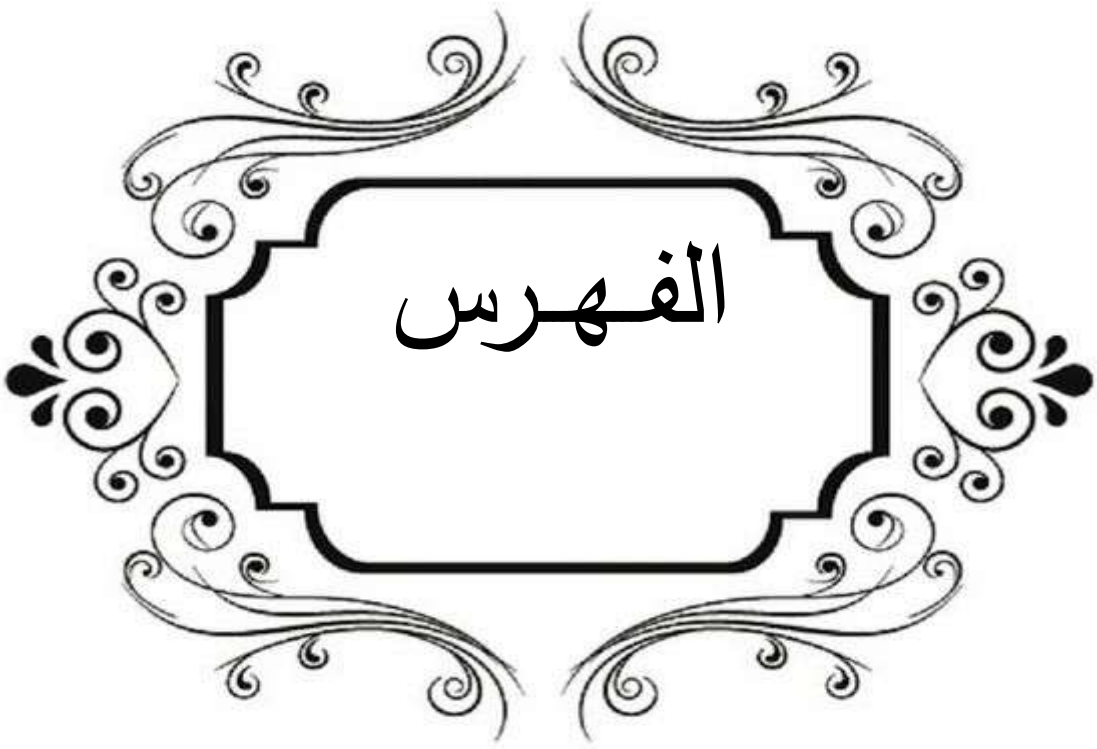
الفـهـرس

فهرس المحتويات	
الإهداء	
شكر وتقدير	
الفـــهـــرس	
الملخص	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مـــقـــدمـــة	أ - ح
الفصل الأول: الأسس النظرية و المفاهيمية	
تمهيد	**09**
المبحث الأول: الإطار النظري للنفط	**10**
المطلب الأول : تعريف النفط و أهم خصائصه	**10**
المطلب الثاني: أنواع النفط و منتجاته	**12**
المطلب الثالث: أهمية النفط	**15**
المبحث الثاني: وسائل البحث عن النفط و مراحل صناعته	**16**
المطلب الأول: مفهوم الصناعة النفطية	**16**
المطلب الثاني: أساليب التنقيب عن النفط و مراحل صناعته المبحث الثالث	**17**
المطلب الثالث: مخاطر الصناعة النفطية	**25**
خلاصة	**27**
الفصل الثاني: انعكاسات تطور أسعار النفط و أهم تحدياته	
تمهيد	**29**
المبحث الأول: تطورات أسعار النفط 1970-2022	**30**

المطلب الأول: تطور أسعار النفط خلال الفترة 1970-1999	**30**
المطلب الثاني: تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2016	**32**
المطلب الثالث: تطور أسعار النفط خلال الفترة 2017-2022	**36**
المبحث الثاني: تحديات تقلبات أسعار النفط على الاقتصاديات النفطية	**38**
المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على الدول المصرة و المستوردة	**38**
المطلب الثاني: انعكاسات الأزمات النفطية على الاقتصاديات النفطية	**40**
المطلب الثالث: أهمية تسعير النفط	**44**
خلاصة	**48**
الفصل الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الجزائري 2000-2022	
تمهيد	**50**
المبحث الأول: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية الجزائرية الخارجية	**51**
المطلب الأول: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري	**51**
المطلب الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على المديونية الخارجية	**60**
المطلب الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على احتياطي الصرف و الاستثمار الأجنبي	**67**
المبحث الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الاقتصاد الجزائري داخليا	**71**
المطلب الأول: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة	**71**
المطلب الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي	**76**
المطلب الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التضخم و البطالة	**79**
خلاصة	**93**
خاتمة	**96**
قائمة المراجع	**101**
الملاحق	**110**

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
جدول رقم01	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2022)	**54**
جدول رقم02	حجم المديونية الخارجية خلال فترة (2000-2022)	60
جدول رقم03	تطور احتياطي الصرف خلال الفترة (2000-2022)	63
جدول رقم04	تطور رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (2000-2022)	65
جدول رقم05	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2022)	68
جدول رقم06	تطورات معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)	72
جدول رقم07	تطورات معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)	76

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
الشكل 01	تطور أسعار النفط خلال الفترة (1970-2005)	31
الشكل02	أسعار برميل النفط خلال الفترة (1960-2017)	33
الشكل03	أثر ارتفاع أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول المصدرة له	44

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	مصادرو استخدامات الموارد بالأسعار الجارية	90
02	التوزيع القطاعي الإجمالي الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجاري	91
03	التقسيم القطاعي لنوم إجمالي الناتج الداخلي الخام الحقيقي	92
04	وضعية عمليات الخزينة العمومية	93
05	إيرادات الإدارة المركزية	94
06	ميزان المدفوعات مقدر بالدولار	95
07	ميزان المدفوعات مقدر بالدينار الجزائري	96
08	تركيبة الواردات و الصادرات حسب فوج المنتجات	97
09	صادرات المحروقات	98
10	قائم الدين الخارجي و هيكله	99

مقدمة

يعد النفط أكثر الثروات الطبيعية قيمة و أهمية كونه المصدر الرئيسي للطاقة و جوهر العملية الصناعية، و الزراعية، وعصب الحياة الاقتصادية، إضافة إلى أنه أهم سلعة في التجارة الدولية و المجالات السياسية و العسكرية، و تخدم هذه الأهمية مختلف الدول المتقدمة منها و النامية، فالدول المتقدمة معظمها تعتمد على النفط المستورد لتلبية حاجاتها من الطاقة لكنه يمثل الركيزة الأساسية لتحقيق معدلات نمو عالية من جهة و تحسين المستوى المعيشي من جهة أخرى، أما الدول المنتجة التي أغلبها نامية اقتصاديا و تعاني من مشكل نقص الموارد الاقتصادية فيعتبر النفط المورد الأساسي لتمويل التنمية الاقتصادية.

و يتم تداول هذه السلعة الإستراتيجية في سوق عالمية احتكارية بين الدول المنتجة و الدول المستهلكة، حيث تتأثر هذه السوق بجملة مصالح هذين الطرفين، و على هذا أضحت أسعار النفط أكثر الأسعار الدولية تقلبا أثرت على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية الخاصة بالأطراف الفاعلة في السوق، حيث أدى هذا الصراع إلى عدم استقرار أسعار النفط و باعتبار الجزائر من أهم المنتجين للنفط على المستوى العالمي بالنظر إلى الثروة الهائلة التي تملكها و التي تكونت منذ اكتشاف أكبر حقل نفطي بحاسي مسعود سنة 1956م، استغلها المستعمر الفرنسي لقرابة عقدين من الزمن، و بعد التفطن لأهمية النفط البالغة اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير بغية السيطرة على ثروتها النفطية و التي بدأت بقرار التأميم في سنة 1971م، و منذ ذلك الوقت أصبح النفط المحرك الاقتصاد الوطني باعتباره يمثل حوالي 50% من الناتج المحلي الوطني، و جوهر الصادرات الجزائرية و المصدر الرئيسي للإيرادات المالية، و بالتالي فهو عنصر لا يمكن الاستغناء عنه و هذا ما يؤكد وجود علاقة طردية بين تقلبات أسعار النفط و مؤشرات الاقتصاد الكلي وذلك بسبب اعتماد الجزائر المفرط على النفط، فأصبح اقتصاديا عرضة لتقلبات أسعاره في السوق العالمية .

فالجزائر منذ الاستقلال تعتمد على ريعها البترولي في مسيرتها التنموية باعتباره الرئة الحيوية التي تتنفس به الميزانية العامة خاصة في فترة السبعينات و الثمانينات و الألفينيات من (2000م-2022م).

مع بداية الألفية الجديدة و تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط عملت الجزائر على استخدام الفوائض المالية لتحقيق توزناتها الداخلية و الخارجية، لكن ما فتئت الأوضاع تتحسن حتى انهار سعر البترول، فأصبح من الضروري وضع إستراتيجية لتنويع مصادر الدخل لمواجهة خطورة الاتكال المفرط على حقول البترول. إذ أن جل التغيرات التي تطرأ على سوق النفط ستنعكس حتما على أسعار النفط بالصعود و الهبوط، و الذي سينتج عنه عدم استقرار الاقتصاد الوطني و مؤشراته باعتباره أكثر تأثرا بتقلبات أسعار النفط .

1. الإشكالية

ومن هذا المنطلق جاءت الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة (2000-2022)؟

و بناءا على هذه الإشكالية الأساسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل هناك علاقة بين تقلبات أسعار النفط و مؤشرات النمو الاقتصادي؟
- كيف تعاملت الجزائر مع تقلبات أسعار النفط خلال الفترة المدروسة؟
- كيف تؤثر أسعار البترول على الاقتصاد الوطني؟

2. الفرضيات

_ يعتبر النفط من ابرز ومن اهم انواع الطاقة المتاحة حاليا مقارنة بمصادر اخرى للطاقة.

_ الاقتصاد الجزائري مرتبط ارتباطا شبه كلي بالنفط.

_ تؤدي تقلبات اسعار النفط الى حدوث تذبذبات في النمو الاقتصادي في الجزائر بحكم ان الاقتصاد الوطني ذو طبيعة ريعية ومرتبط ارتباطا كليا بالنفط.

3. أسباب اختيار الموضوع

هناك العديد من الدوافع التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع و المتمثلة في:

1/ الرغبة الشخصية في دراسة موضوع يتعلق بأسعار النفط كأحد المتغيرات المؤثرة في بالإيجاب أو السلب على مختلف القطاعات الاقتصادية الجزائرية.

2/ بالرغم من الدراسات التي تناولت الموضوع لا يزال هذا القطاع يستقطب فضول الباحثين لما يتميز به من التنوع و عدم الاستقرار .

3/ محاولة معرفة سبب تقلب أسعار البترول في فترة الألفينيات .

4. حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في :

- الحدود المكانية: خصت هذه الدراسة الجزائر كدراسة حالة لمعرفة مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي.

- الحدود الزمانية: تمثلت فترة البحث في (2000م-2022م) والتي شهدت عدة انعكاسات لأسعار البترول على الاقتصاد الوطني.

5. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تشخيص الوضع الحالي للاقتصاد الوطني من خلال تقلبات أسعار النفط وتذبذباتها ، حيث يسلط الضوء على الآثار التي تسببها التغيرات الحاصلة في حجم الريع البترولي على المتغيرات الاقتصادية الكلية للجزائر خاصة خلال الفترة المدروسة ما بين (2000-2022)، و هكذا تبدو أهمية الدراسة في عرض و تحليل آثار تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي .

6. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على:

- أسباب تقلب أسعار النفط في السوق الوطني خلال الفترة المدروسة.

- تحليل الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار البترول في الجزائر للفترة (2000-2022م) ومدى ارتباط الاقتصاد بالجباية البيترولية.

- رصد التطورات لأسعار البترول خلال جائحة كورونا كوفيد-19 و إظهار انعكاساتها الاقتصادية.

- تحديد أهم العوامل المؤثرة على أسعار النفط.

7. صعوبات الدراسة

خلال إعدادنا لهذه الدراسة واجهتنا مجموعة من الصعوبات، أهمها:

- صعوبة الحصول على الإحصائيات الوطنية خاصة المتعلقة بالسنوات الأخيرة.

- ندرة المعلومات و المصادر وصعوبة الحصول عليها.

- ضيق الوقت لأن الموضوع كبير و متشعب، يمس النفط و النمو الاقتصادي، مهما تتوسع في الدراسة تبقى هناك جوانب لم نتطرق لها.

8. منهج الدراسة

للإجابة على الإشكالية تم الاعتماد على المنهج التاريخي الذي يهدف إلى إعادة سرد التواريخ والوقائع الماضية و ربطها بالحاضر و ذلك من خلال تتبع تقلبات أسعار النفط و مراحل ارتفاعه و انخفاضه في الجزائر و التركيز على الفترة المدروسة (2000-2022م)،و المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع المعلومات النظرية و تحليلها و تحليل بعض المفاهيم المتعلقة بالموضوع، و تحليل العلاقة بين أسعار النفط و النمو الاقتصادي.

9. الدراسات السابقة

من بين الدراسات التي تم الاعتماد عليها نذكر:

الدراسة الأولى: للباحثة موري سمية بعنوان(تغيرات سعر النفط و سعر الصرف في الجزائر، مقارنة تحليلية قياسية) تسعى هذه الدراسة إلى معرفة الأثر الذي يحدثه التغير في سعر النفط في أحد مكونات الاستقرار النقدي في الجزائر و هو سعر الصرف، من سنة 2000 إلى غاية 2009. والتي توصلت إلى أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى نمو المؤشرات الاقتصادية.

الدراسة الثانية: للباحثين سمية بلقاسم و منال بلقاسم بعنوان(تقلبات أسعار النفط و أثرها على النمو الاقتصادي للدول المصدرة للنفط، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2014، العدد 3، 2015) تهدف هذه الدراسة لدراسة أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي وبشكل خاص الاقتصاد الجزائري حيث توصلت إلى وجود علاقة مباشرة بين ارتفاع و انخفاض أسعاره على العوائد المالية .

10. تقسيم الدراسة

من أجل تناول الموضوع بشكل جيد و الوصول إلى الأهداف المرغوبة ، قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وثلاث فصول ، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الأسس النظرية و المفاهمية، أما الفصل الثاني تناولنا فيه انعكاسات تطور أسعار النفط و أهم تحدياته ، أما الفصل الثالث قد تطرقنا فيه إلى انعكاسات تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الجزائري2000-2022، لإظهار الأثر الحقيقي لارتفاع و انخفاض أسعار النفط على النمو الاقتصادي .

بالإضافة إلى خاتمة التي تبرز فيها أهم النتائج المتوصل إليها و كذا الاقتراحات المقدمة بغية إيجاد حلول لتنمية الاقتصاد الجزائري .

الفصل الأول

تمهيد :

عرف الإنسان النفط منذ القدم وربما منذ بداية الحياة الإنسانية على الأرض لقد كان النفط في واقع الأمر الأساس الحقيقي الذي ساعد على تطوير الحياة ، وإنه بالتأكيد محور دوران التقدم البشري في الماضي والحاضر ولسنين طويلة قادمة ، ولكن النفط في نفس الوقت كان أداة للسيطرة والتمييز والحروب ومازال المحرك لآليات السياسة والاقتصاد .

و لهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول : الإطار النظري للنفط

المبحث الثاني : وسائل البحث عن النفط و مراحل صناعته

المبحث الأول : الإطار النظري للنفط

يعتبر النفط من مصادر الطاقة البديلة، فهو عصب الاقتصاد العالمي الذي تعتمد عليه اقتصادات الدول المتقدمة، فهو يعتبر طاقة غير متجددة وهذا ما زاد من أهميته و لهذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى الإطار النظري للنفط .

المطلب الأول : تعريف النفط و أهم خصائصه

1- تعريف النفط :

يقصد بكلمة البترول أو زيت البترول ، فالنفط فهي كلمة من أصل لاتيني مكونة من جزأين، أولهما petr ، ويعني الصخر، والثاني oleum و تعني زيت، والكلمة ككل تعني زيت الصخر[1].

فهناك عدة تعريفات للنفط نذكر منها:

- يُعرَّف النفط بأنه مادة سائلة وهي مادة هيدروكربونية تسمى النفط الخام. لها رائحة متميزة يتنوع لونها بين الأسود والأخضر والبني والأصفر[2] .
- إنه سائل يتكون بشكل أساسي من مخاليط معقدة وغير متجانسة من مركبات الهيدروكربون، مع تركيبات جزيئية مختلفة وخصائص فيزيائية وكيميائية مختلفة. كما أنه

[1]– وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012_2013م، ص04.

[2] – وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012_2013م ، ص 05.

يحتوي على بعض الشوائب مثل الكبريت والأكسجين والنيتروجين والماء والأملاح وكذلك بعض المعادن مثل الفاناديوم والحديد [1].

فيعتبر النفط طاقة أحفورية مستنفدة ذات مخزون محدود، وتتفق التعريفات المختلفة على أن القطرات عبارة عن مزيج من الفحم الهيدروكربوني السائل الذي يحتوي على هيدروكربونات غازية وصلبة وسائلة ومذابة في هذا الخليط لذلك، نجد تعريفات مختلفة وفقًا للكثافة المحددة [2].

2- خصائص النفط :

من خصائص النفط نذكر ما يلي : [3]

- يعتبر الزيت مصدرًا مهمًا ينخفض و ينقص بكثافة استخدامه.
- يتميز النفط بكونه مادة إستراتيجيةتتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية فله طابع دولي وأهمية خاصة.

[1] – أمينة مخلفي، " محاضرات في مدخل إلى الاقتصاد البترولي ، الجزء الأول أسس اقتصاد النقط "، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، السنة الثالثة ليسانس، قاصدي مرباح، ورقلة ، 2013-2014 ، ص 8.

[2] – خميسة عقابي، النفط في العلاقات الأمريكية العربية (دراسة حالة الجزائر 1990-2014)،مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2014-2015م.

[3] – مديحةحسينالدغيري، اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها، دار الجبل، ط 1، بيروت، 1992، ص 50_ 51.

- تعتمد معظم مصادر النفط في الدول النامية و كذلك:[1]

▪يؤدي النفط إلى ارتفاع نسبة الكبريت في النفط الخام لتقليل سعره وتقليله لأن الاحتراق بالبنزين يؤدي إلى التلوث.

▪تبلغ المشتقات النفطية حوالي 80000 منتجا .

المطلب الثاني : أنواع النفط و منتجاته

أولا : أنواع النفط

1- تصنيف النفط الخام على أساس تركيبته الكيميائية

تم استخدام هذا التصنيف مع ظهور صناعة النفط ، لذلك كان التركيز على المنتجات أو المشتقات الكيميائية التي يمكن استخلاصها من التكرير في ذلك الوقت.

الأنواع المدرجة في هذا التصنيف هي:

أ- النفط المحتوي على البرافين: يفضل استخدامه في صناعة زيوت التشحيم عالية الجودة، وهو الأسهل والأقل تكلفة في عملية التكرير.

ب- النفط أساسه النافثين: يحتوي على نسبة عالية من مواد الإسفلت ومناسب لإنتاج البنزين

[1]- ريمة بيطام، أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة (دراسة حالة الجزائر 2000-2014)، مذكرة شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية واقتصاد دولي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2014-2015م، ص 8 .

ج- نفط متوسط: يتكون من خليط من النوعين السابقين حيث يحتوي على شمع البارافين والمواد الإسفلتية معاً [1].

2- تصنيف الزيت حسب درجة الكثافة

درجة الثقل النوعي كمصطلح يعني معيارًا ومؤشرًا لمعرفة جودة وجودة النفط الخام درجة الثقل النوعي تتراوح من 1-60 درجة ، لذلك كلما ارتفعت درجة جودة الكنافة ، فهذا يدل على أن النفط الخام خفيف ومنخفض اللزوجة وهو من أفضل جودة والعكس صحيح في حالة الإطار المفاهيمي للزيت المنخفض.

3 - تصنيف النفط حسب نسبة الكبريت:

يعتبر الاختلاف في نسبة الكبريت من أهم الفروق النوعية بين أسعار النفط الخام ، على أساس أنه كلما انخفضت نسبة الكبريت في النفط الخام كلما ارتفعت نسبة قيمته.

[1] - طهير نور الهدى " أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي لدول الأوبك باستخدام بيانات بانل (2017/2000)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة البويرة ؛ الجزائر، 2000-2017 ص 05 -06

2- **منتجات النفط:** يستخلص من النفط العديد من المنتجات وتتمثل في ما يلي:[1]

أ. الغاز الطبيعي:

- بنزين الطائرات.
- بنزين السيارات.
- كيروسين.

ب. المنتجات المتوسطة:

- زيت الغاز.
- زيت الديزل.
- زيت التشحيم.

ج. المنتجات الثقيلة:

- زيت الوقود.
- الإسفلت.
- الشمع.

[1]- أمينة مخلفي ، " أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية – حالة مجمع بركين "،(رسالة ماجستير، تخصص العلوم الاقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة التوعية لمادة معينة هي نسبة وزن حجم " غير منشورة ")، الجزائر ، سنة 2004-2005 ، ص 10.

المطلب الثالث : أهمية النفط

- يعتبر النفط كمورد للطاقة و الطاقة أحد المكونات الرئيسية للمجتمع الحديث [1].
- يعتبر العمود الفقري للدول و خاصة التي تعتمد عليه بنسبة كبيرة كأساس للتنمية الاقتصادية[2].
- يستعمل النفط في عملية الفلاحة كوقود لمختلف آلات الفلاحية، أو كمادة كيميائية كالأسمدة[3]

[1] – حافظ برجاس ، الصراع الدولي على النفط العربي ، بيسان للنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، 2000م ، ص 74.

[2] – قرود علي، كرر تمرين، انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة، دراسة حالة السعودية والجزائر، محلة الأصيل المبحوث الاقتصادية والإدارية ، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، العدد الثاني، ديسمبر 2017، ص201.

[3] – زايدي حسية ، فعالية إعادة تدوير الأموال الشمولية في التنمية الاقتصادية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970م–2012م ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصصي اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر 2014م_2015م ، ص 27 -

المبحث الثاني : وسائل البحث عن النفط و مراحل صناعته

يعتبر النفط أهم مورد طبيعي غير متجدد، حيث يوجد بكميات محدودة في باطن الأرض وزواله لا مفر منه سواء كان طويلا أو قصيرا و عليه في هذا المبحث سنتناول وسائل البحث عليه و مراحل صناعته.

المطلب الأول: مفهوم الصناعة النفطية

وتعرف بأنها الصناعة التي تشمل عدة مراحل تجمع بين الصناعة الإستخراجية والصناعات التحويلية ومجالاتها ومراحلها وصناعاتها المتكاملة. تشمل صناعة النفط إنتاج النفط والغاز، والنقل، والتكرير، والتسويق، والتوزيع، فضلاً عن الصناعات المرتبطة به.[1]

فهي مجموعة النشاطات أو الفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة النفطية ، سواء بإيجادها خاما وتحويل ذلك إلى منتجات سلعية صالحة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الإنسان[2]

[1] – رحمة هامل، نمذجة إنتاج النفط في الجزائر باستخدام نماذج الانحدار غير الخطي دراسة قياسية للفترة (1980م– 2017م)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير التخصص تخصص اقتصاد كمي ؛ العلوم الاقتصادية ، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر(2018– 2019م)، ص15.

[2] – محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي "، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983م، ص 6.

المطلب الثاني: أساليب التنقيب عن النفط و مراحل صناعته

أولا : أساليب التنقيب عن النفط

غالبا ما يستخدم الجيولوجيون ثلاث طرق للتنقيب ولاستكشاف النفط ، تتمثل في الاستكشاف المغناطيسي لتحديد مجال قوة مغناطيسية الأرض عند نقطة خاصة على سطح الأرض ، واستكشاف الجاذبية لتحديد قوة الجاذبية الأرض في الموقع المستكشف السيزمي ولعل الطريقتين الأولى والثانية تستخدمان لتحديد الفخاخ البترولية في الطبقات السفلية والمختفية ، أما الطريقة الثالثة ، فتعتمد على إرسال الصوت داخل الأرض من خلال التفجير ، على سبيل المثال الديناميك أو الإسقاط الارتطامي الاستكشافي .

1- حفر الآبار[1]**(1)**

يعد الحفر الوسيلة الوحيدة لاستكشاف مكامن البترول، كما أن الحفر يحدد مواصفات مكامن البترول، تتابع الطبقات، سمك الطبقات، صفاته، امتداد الطبقات الأفقي، تحديد حجم البترول المخزون في البئر، إنتاجية المكمن المتوقع، الطاقة الإنتاجية الطبيعية للمكمن ، مؤشرات لنسبة الغاز للزيت بالمكمن .

وهناك ثلاث طرق لحفر الآبار ، وتتمثل في الحفر بالدق ، أو بالآلات الدوارة ، والمنحرف . ويعتبر الحفر بالدق من أقدم هذه الطرق ، وهو يعتمد على قيام آلة معينة برفع

[1] – ضياء محيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004م ، ص25-26.

المثقاب المجهز الثقيل والحاد ودفعه في الحفرة المجهزة عن طريق سلك معدني ، إلا أنه يعاب على هذه الطريقة البطء الشديد ، وعدم ملاءمتها سوى لحفر الآبار الصغيرة .[1]

أما الحفر بالآلات الدوارة ، فإنه يقوم على دفع آلات دوراه داخل البئر الذي يحاط بأنابيب من الصلب ، وتدور تلك الآلات وتهبط في البئر وسط العجينة من الطين ، ويمتلك رأس الحفار روس فولاذية مسننة وقوية لتكسير الصخر بسهولة . أما الحفر المنحرف ، فإنه يتجه إلى صنع فتحة منحرفة أو مائلة ، وغالبا ما يستخدم النوع من الحفر في حفر الآبار في أرصفة المياه العميقة .[2]

[1] – محمد دينوري سالمى ، د حواس صلاح ، استخدامات التكنولوجيا كوسيلة لخفض تكاليف الصناعة البترولية جامعة الوادي، الجزائر 03، ص 120– 119.

[2] – سيد فاحي الخولي ، اقتصاد النفط ، دارجدة للنشر ، جدة ، 1999 ص 24.

2- تنمية البئر

حتى نهاية المرحلة السابقة للحفر والتنقيب لا يمكن القول بوجود إنتاج، فالبئر الذي تم حفره تعرف بالبئر الاستكشافي، وتحتاج هذه البئر لتحديد مدى تجاريتها، بمعنى دراسة إمكانات استخلاص إنتاج تجاري منها[1] .

حيث تتركز عملية تنمية الحقل في التنقيب عن آبار التنمية داخل الحفر، وثم تبدأ عمليات تحديد الفواصل بين الآبار وتجهيزها وإعداد مراكز التجميع التي يفصل فيها الغاز الطبيعي، فضلا عن تجهيز صهاريج التخزين التي يدفع إليها الزيت[2].

3- استخلاص النفط الأولي[3]

تتم عمليات الاستخلاص من خلال تدفق النفط من صخور المكامن في الطبقات السفلية عن طريق ضغط المكامن الذي غالبا ما يتم من خلال واحد من أربعة طرق:

- بقيادة الغاز المذاب
- قيادة سدادة الغاز الحر
- بقيادة الماء
- بقيادة الجاذبية .

---

[1] – محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2008م، ص 74.

[2] – محمد دينوري سالمى، حواس صلاح ، مرجع سابق، ص 120.

[3]– مرجع سبق ذكره .

ثانيا: مراحل صناعته

تتمثل مراحل صناعة النفط في ما يلي :

1- مرحلة المنبع[1]:

وتدعى هذه المرحلة كذلك بالمرحلة العليا ، حيث تعني مجموع الأنشطة المختلفة والمتعددة التي تتجسد في الدراسات النظرية المعرفية والعلمية ، وكذلك التحليلية والتطبيقية وفي جوانبها الفنية والتنظيمية والإدارية الجيولوجية التكنولوجية والاقتصادية ، الهادفة إلى معرفة وتحديد تواجد الثروة النفطية .

- مرحلة البحث و الاستكشاف:[2]

ظهرت مرحلة البحث والاستكشاف بوضوح ، منذ اكتشاف علاقة النفط بأنواع الصخور المكونة للأرض حيث ثبت أنه يوجد غالبا في الصخور الرسوبية، ورجحت هذه الظاهرة عبر التاريخ كفة نظرية المنشأ العضوي، وبالتالي يربط المستكشفون احتمالية تواجده بهذه الصخور. وعليه تركز البحث في الأحواض الرسوبية عند حافات القارات وقرب السلاسل الجبلية وفي الجرف القاري.

[1]- محمد أحمد الدوري، " محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سابق، ص 04.

[2] - سمير الشير، " التطورات النفطية في الوطن العربي و العالم . ماضيا و حاضرا "، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، دار المنهل اللبناني، 2008م ، ص 15.

ومن أهم الطرق المتبعة في البحث عن النفط هي:[1]

أولا – المسح الجيولوجي : حيث تنحصر مهمة الجيولوجي في رسم خرائط مختلفة توضح تراكيب الصخور وأنواعها للمنطقة المراد مسحها ، بعد أخذ العينات والنماذج وتحليلها مخبريا . كما يهتدي الباحثون على أماك ن وجود من خلال بعض الظواهر الطبيعية ، كأن تجذبه التراكيب القبابيةوالإلتواءات الواضحة المعالم وتعتبر هذه الطريقة أسهل الطرق وأقلها كلفة .

ثانيا – المسح الجيوفيزيائي : نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي في مجال الصناعة النفطية فقد اهتدى العلماء إلى طرق أكثر تعقيدا إلا أنها أكثر جدوى من أهمها :

– المسح الزلزالي : تعتمد هذه الطريقة على إرسال موجات صوتية إلى الأرض عن طريق إحداث حركة على السطح أو في أعماق مناسبة ويتم تسجيل ترددات الموجات الصوتية التي ترسلها الطبقات المختلفة على أشرطة مغناطيسية يتم معالجتها بالفعل الآلي وبتفسير هذه المعلومات يمكن التعرف على التراكيب الصخرية وأنواعها .

–المسح المغناطيسي : هو قياس عنصر المجال المغناطيسي في مناطق مختلفة لمعرفة سمك الصخور الرسوبية أي بعد الصخور القاعدية (النارية) عن سطح الأرض وهذا يعطي صورة لوضع الطبقات الصخرية يمكن من خلالها الاستدلال على وجود المكمن من عدمه

[1] – أمينة مخلفي، محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط) تخصص اقتصاد و تسيير بترولي، كلية العلوم الاقتصادية و لتجارية و علوم التسيير قسم علوم اقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة – ص 25.

ثالثا. مرحلة الحفر والتنقيب[1]

تعتبر هذه المرحلة حاسمة لنجاح عملية الاستغلال الاقتصادي لثروة النفط الطبيعية . بعد أن تم تحديد المصايد النفطية أو الغازية المتوقعة يتم تحديد موقع البئر الاستكشافية ، لمعرفة ما إذا كان هناك نفط أم لا .

حيث أن الحفر هو الوسيلة الوحيدة التي يتم بموجبها التحقق من وجود النفط أو من عدمه ، وتحب الدقة في اختيار مواقع الآبار خاصة الاستكشافية منها . حيث هي التي توضح مدى صحة المعلومات التي تم الحصول عليها.

وتتفاوت المدة التي يتطلبها حفر البئر تبعا لعمقه وصعوبة المنطقة التي يحتوي فيها الحفر والمشاكل التي قد تنشأ أثناء الحفر وكلها تمتد في العادة إلى عدة شهور .

ج- مرحلة الاستخراج والإنتاج النفطي : وهي المرحلة الهادفة إلى استخراج النفط الخام من باطن الأرض ورفعه إلى سطح الأرض ليكون جاهزا أو صالحا للنقل والتصدير والتصنيع في الأماكن القريبة أو البعيدة ، وفي داخل المنطقة أو البلد أو خارجه . وتتضمن هذه المرحلة النشاط المتعلق بتهيئة وصلاحية المنطقة النفطية للاستغلال الاقتصادي وسواء كان من الجوانب الفنية أو التكنولوجية أو الإنشائية كاستعمال حفر الآبار النفطية الناجحة.

[1] – أمينة مخلفي، محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي، مرجع سابق، ص25-27.

2- مرحلة المصب[1]

تأتي هذه المرحلة مباشرة بعد مرحلة المنبع، وتدعى كذلك بالمرحلة الدنيا، حيث تعني مجموعة الأنشطة المختلفة والمتعددة التي تقوم باستغلال مادة النفط بعد استخراجه وترتكز هذه المرحلة على الجانب الاقتصادي والصناعي أكثر مما هو على الجانب النظري والمعرفي حيث تقوم مرحلة المصب كسابقتها على مجموعة من مراحل أخرى متسلسلة ومترابطة ومتكاملة عموديا فيما بينها .

وتتجسد لنا هذه المراحل في أربع كالأتي[2]

3- مرحلة النقل النفط:

وهي المرحلة الهادفة إلى نقل النفط الخام من مراكز أو مناطق إنتاجه إلى مناطق تصديره أو تصنيعه التكريري أو استهلاكه .

ويتم ذلك بواسطة تكوين المنشآت مع توفير مختلف الوسائل والمعدات لنقل النفط بأنواعها البرية (كأنابيب والشاحنات ..... الخ) والبحرية (السفن العملاقة) . وقد تكون مناطق تصدير النفط وتصنيعه قريبة أو بعيدة وعلى النطاق الداخلي والخارجي .

---

[1]- أمينة مخلفي، محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي، مرجع سابق، 29.

[2]- معد أزهر سعيد السماك، " اقتصاديات النفط و السياسة النفطية . أسس و تطبيقات "، الطبعة الأولى، جامعة الموصل، العراق، 1987م، ص 23 .

- مرحلة التكرير أو التصفية النفطية : وهي المرحلة الهادفة إلى تصنيع النفط في المصافي التكريرية بتحول من صورته الخام إلى أشكال من المنتجات السلعية النفطية المتنوعة والمعالجة لسد وتلبية الحاجات الإنسانية إليها مباشرة أو للعمليات التصنيعية لمراحل صناعية لاحقة متعددة .

- مرحلة التسويق والتوزيع : وهي المرحلة الهادفة إلى تسويق وتوزيع النفط بصورته خاما أو منتجات نفطية إلى مناطق وأماكن استعماله واستهلاكه القريبة والبعيدة وعلى النطاق المحلي أو الإقليمي أو العالمي. تكون مراكز التوزيع مراكز رئيسية أو فرعية وبتوفير كافة معدات وأدوات وأماكن الاستلام والتخزين للنفط الخام أو المنتجات النفطية وإعادة التوزيع .

- مرحلة التصنيع البتروكيمياوية : وهي المرحلة الهادفة إلى تحويل وتصنيع المنتجات السلعية النفطية إلى منتجات سلعية بتروكيماوية مختلفة ومتنوعة تعد بالمئات، كالأسمدة الزراعية والمنظفات والمبيدات والأصباغ والمواد البلاستيكية والأنسجة الاصطناعية... الخ .

تضم هذه المرحلة عددا واسعا وغير محدود من النشاطات الاقتصاد والصناعية المهمة والحيوية في المجمل الاقتصادي الوطني أو العالمي

المطلب الثالث : مخاطر الصناعة النفطية

أولا : مخاطر الصناعة النفطية

تعد الصناعة النفطية في جميع مراحلها صناعة خطرة في ظل عمليات التنمية والطلب المتزايد على استخدام النقط التوفير احتياجات الطاقة الأولية كمنتجات نفطية ، وتكمن أهم المخاطر في ما يلي:[1]

1- المخاطر الجيولوجية : وهي المخاطر الناتجة عن احتمال عدم وجود خزان نفطي تحت البئر الجاري حفره، أو أن الجدوى الاقتصادية للاستخراج غير مشجعة ، مما يؤدي إلى إغلاق البئر والحفر. بئر آخر في نفس المجال.

2- المخاطر السياسية: وهي المخاطر الناتجة عن الاضطرابات السياسية في البلد الذي يتم فيه الاكتشاف، على سبيل المثال (لجوء الدولة إلى التأميم في وقت قصير أو عدم الالتزام بشروط الامتياز)

المخاطر الاقتصادية: هي المخاطر الناتجة عن الارتفاع غير المحسوب في تكاليف الحفر أو تطوير الحقول، أو انخفاض أسعار النفط في الأسواق إلى درجة تقلل من مدى الحفر، أو عدم قدرة الحقل على توفيره. عائد مناسب للاستثمار في ضوء التغيرات في التكاليف أو أسعار الصرف و الضرائب .

[1] – خليفة خميسي ، حدة فروحات ، زوبيدة محسن ، مخاطر الصناعة النفطية على البيئة خلال مرحلة الحفر و طرق معالجتها مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص اقتصاد بترولي ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –2017م، ص 11.

4- المخاطر البيئية: مثل الصناعة النفطية أحد المصادر الرئيسية والأكثر خطورة التي تهدد أمن وسلامة البيئة وصحة الإنسان، ويتمتع النفط ومشتقاته بقدرة كبيرة بفضل خصائصه الفيزيائية والكيميائية- على التفاعل والانتشار السريع والوصول إلى عناصر البيئة المختلفة (التربة والماء والهواء) . تؤدي انعكاسات تأثير الملوثات النفطية على البيئة إلى كوارث خطيرة فبعضها يصعب السيطرة عليها وبعضها الآخر يبقى لأيام أو لأشهر وأحيانا لسنوات كالغازات الدفينة المحتبسة في الغلاف الجوي[1] .

5- مخاطر السلامة: وهي المخاطر التي تحدد البيئة مثل انفجار البئر أو تسرب النفط أو الغاز أو الزيت وغير ذلك من المخاطر مخاطر السلامة : وهي المخاطر التي تحدد سلامة العاملين بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو فعالية وكفاءة الآلات والمعدات مثلا : الحرائق أو زيادة مخاطر البيئة عن حدود معينة البيئية [2].

ثانيا : نفايات الحفر

تتمثل مخاطر الصناعة النفطية في مرحلة الحفر أساسا في النفايات الناتجة عن عمليات الحفر و التي تتمثل في وحل (طين الحفر) وبقايا الحقر المستخرجة من باطن الأرض و التي قد تحتوي على مجموعة من الملوثات مثل النفط العالق بها وبعض المعادن والمواد المشعة ويعتبر وحل الحفر أهم نفايات حفر الآبار البترولية و الغازية [3].

[1]- بوعلام عيسى، محمد عيسى محمد محمود " الاقتصاد الأخضر و دوره في الحد من تأثير ملوثات الصناعة النفطية على البيئة" المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادية، المجلد 07 ، العدد 1 ، 2022م، ص 105.

[2] - خليفة خميسي، حدة فروحات، زوبيدة محسن، مرجع سابق ص 11.

[3] - المرجع سبق ذكره، ص 11.

خلاصة الفصل الأول

من خلال ما سبق يمكن القول إن النفط له أهمية كبيرة على المستوى العالمي، فتتجلى محاور هذا الفصل بضرورة فهم أساسيات الصناعة البترولية من حيث المفاهيم والأسس ، حيث تم ذكر التعاريف المختلفة لمادة "البترول " ، وكل ما يدور حوله من خصائصه وأنواعه ومراحل صنعه و أهميته،فتعد محاور هذا الفصل هي المفاتيح الأولية للدخول في هذا التخصص.

ثم تطرقنا إلى مراحل صناعة النفط و أساليب التنقيب عليه و مخاطر صناعة النفط .

الفصل الثاني

تمهيد:

إن اغلب الدول العربية عامة والجزائر بصفة خاصة قامت بتأسيس وبناء اقتصاد تعتمد على عوائد النفط في تنفيذ خططها التنموية و النهوض بقطاعاتها المختلفة وعليه أصبحت وضعية الاقتصاد الجزائر قائمة عل أسعار النفط في السوق الدولية والتي هي مرتبطة بالعوامل الخارجية مما يجعله عرضة للصدمات المختلفة.

وانطلاقا من ذلك فان تراجع أسعار النفط تكون له انعكاسات سلبية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وبالتالي يعرض الاقتصاد في الجزائر إلى صدمات حقيقية، ومجموعة من التحديات التي تقف عائق في وجه التنمية، ومنه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: تطورات أسعار النفط

المبحث الثاني: تحديات تقلبات أسعار النفط على الاقتصاديات النفطية.

المبحث الأول: تطورات أسعار النفط2000-2022

عرفت السوق البترولية خلال مختلف المراحل الزمنية تطورات متسارعة انعكست تداعياتها على الاقتصاد الجزائر وبما أن أداء الاقتصاد الجزائر يرهين قطاع المحروقات ويعتمد على العوائد البترولية بالدرجة الأولى حيث تمثل نحو 95 بالمائة من مجموعة صادرات البلاد و60 بالمائة من الإيرادات العامة للميزانية وعليه فان أي تغير في أسعار البترول سيكون له أثر على بعض المؤشرات الاقتصادية، وعليه سوف نحاول رصد تطور أسعار النفط من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: تطور أسعار النفط خلال الفترة 1970-1999

في هذه المرحلة شهدت أسعار النفط الكثير من التقلبات بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي شهدتها هذا المرحلة، فابتداء من سنة 1970 تضاعفت أسعار النفط مع بداية 1974 إلى أربع مرات متجاوزا 12 دولارا للبرميل بعد أن حظرت الدول العربية تصدير النفط الخام إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية ردا على دعمها لإسرائيل خلالها حربا مع الحرب، ثم استقرت أسعار النفط العالمية ابتداء من 1974 وحتى عام 1978 ما بين 12,21دولارا للبرميل و13,55 دولار للبرميل، وابتداء من الثمانينات دخلت أسعار النفط مجالا جديدا بعد بروز أحداث الشرق الأوسط حيث يقع معظم مصادر النفط، ولقد تسببت الثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية مجتمعتين إلى زيادة أسعار النفط الخام لأكثر من الضعف من 14 دولارا للبرميل فيبداية السبعينات إلى 35 دولارا في سنة 1981.[1]

بعد ذلك سجلت أسعار النفط انخفاضا غير مسبوق خلال الفترة (1983-1985)وحاولت الأوبك وضع حصص إنتاج منخفضة إلى مستوى تستقر عنده الأسعار، لكن هذه المحاولات لم

[1]- بن مسعود عطا الله، طارق رقاب،تأثير أسعار النفط على البطالة في الجزائر-دراسة قياسية من 1970 إلى 2014، مجلة البديل الاقتصادي، العدد الخامس، الجزائر، 2017م، ص278.

تفلح بسبب أن معظم أعضاء المنظمة كانوا ينتجون كميات أعلى من حصصهم، بما أن الأسعار انهارت منتصف الثمانينات عام 1986 إلى أقل من 10 دولارات للبرميل ما دفع الأوبك إلى الاتفاق على هدف سعر 18 دولارا للبرميل غير أن الأسعار استمرت ضعيفة . وفي بداية التسعينات ارتفعت الأسعار بسبب الإنتاج المنخفض والمخاوف التي ارتبطت بغزو العراق للكويت وانطلاق حرب الخليج. بعده دخلت الأسعار في فترة انخفاض دائم، حتى عام 1994 حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها منذ عام 1973 نجحت أوبك في ضبط الحصص واستعادت الأسعار عافيتها عام 1996 إلا أن هذا التعافي لم يدم طويلا حيث انتهت زيادة الأسعار نهاية الأسعار في أواخر عام 1997 وعام بسبب تأثير الأزمة الاقتصادية في دول شرق آسيا هذا الانخفاض جعل من الأوبك تتحرك لتخفيض الإنتاج بمقدار 3 ملايين برميل 1999 لتصعد الأسعار ارتفاعا في بداية الألفية الجديدة إلى 25 دولارا ثم 30 دولارا سنة 2000.[1]

الشكل رقم 1: تطور أسعار النفط خلال الفترة(1970-2005)

المصدر: مصطفى بودرامة، **التحديات التي تواجه مستقبل النفط الجزائري** «مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، سطيف» 2008 ،ص:06 .

[1]- بن مسعود عطا الله، طارق رقاب، مرجع سابق ،ص 279.

المطلب الثاني: تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2017

بالرجوع إلى مصادر البيانات المتعلقة بأسعار البترول وفق تسلسليا الزمني، نلاحظ أبرز التغيرات التي شهدتها أسعار البترول خلال الفترة من 2000 إلى 2017، أين شهدت الفترة الممتدة من 2000 إلى 2008م تحسنا تدريجيا وتطورا بشكل غير مسبوق لسعر النفط، الذي عرف منحنا تصاعديا من 27.6 دولار سنة 2000 إلى 94.45 دولار سنة2008، وهذا باستثناء سنة 2001م التي شهدت أحداث 11 سبتمبر من نفس العام، والتي أدت إلى تباطؤ النمو لاقتصادي في الدول المتقدمة، وبالتالي انخفاض الطلب العالمي على النفط، الأمر الذي أثر على الأسعار، حيث انخفض سعر النفط من 27.6 دولار للبرميل في 2000 إلى 23.12 دولار في 2001، وهو ما ترتب عليه تراجع إجمالي الإيرادات البترولية، لتقررOPEC مع بداية سنة 2002 تخفيض الإنتاج ب 1.5 مليون برميل يوميا، مما أدى إلى تحسن طفيف في سعر النفط الذي سجل 24.36 دولار للبرميل، إلى أن وصل سنة 2003 م سعر 28.10 دولار نتيجة الحرب الأمريكية على العراق أين انخفض المعروض البترولي، ليقفز السعر سنة 2004م ليصل إلى36.05 دولار لأن العرض العالمي لم يغطي الطلب في ظل ارتفاع معدلات النمو 2005 و2006 واصلت الأسعار منحناها التصاعدي لتصل إلى 61,08 دولار سنة الاقتصادي العالمي، وفي سني 2006 وذلك راجع إلى التأثير الجيوسياسي الذي عرفته منطقة الشرق الأوسط من جهة وكذلك عمليات الصيانة للأنابيب التي أعلنتها شركة البترول البريطانية وموجات البرد التي اجتاحت أوروبا.

أمام تأثير المضاربة على أسعار البترول وكذا تدهور سعر صرف الدولار أمام العملات الأخرى واصلت الأسعار الارتفاع لتصل إلى 69.08 ثم 94,45 دولار سنتي 2007 و2008 على التوالي كما هو مبين في الشكل أدناه:

الشكل رقم2: أسعار برميل النفط خلال الفترة (1960-2017).

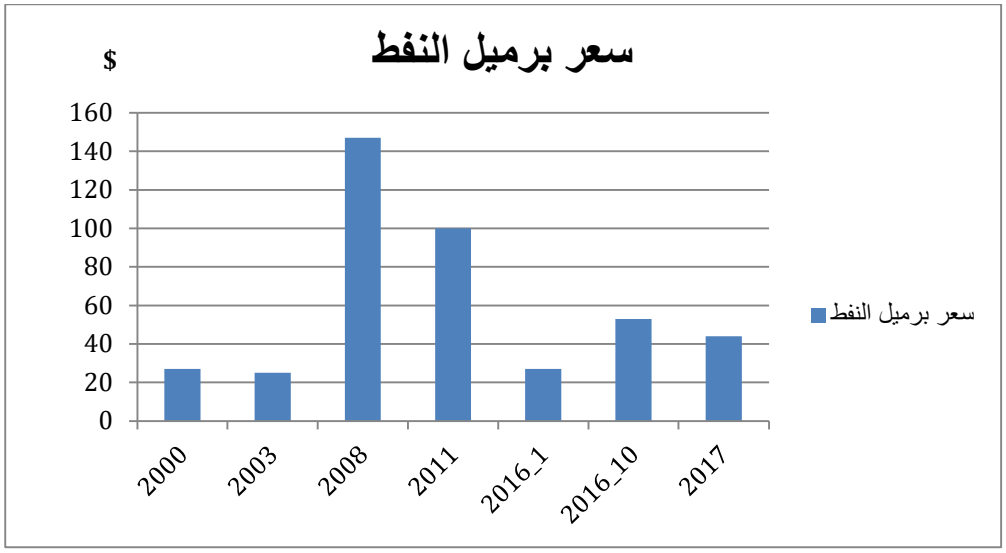

أما في سنة 2009م فقد شهدت أسعار البترول انخفاضا لم تشهده منذ 07 سنوات ابتداء من سنة 1OO2، وذلك راجع إلى زيادة المعروض العالمي حيث قامت الأوبك بتخفيض الإنتاج إلى حدود 4.2 مليون برميل، لتعاود الأسعار الارتفاع سنة 2010 لتصل إلى 77.45 دولار للبرميل بعد أن كانت 61.09 دولار للبرميل سنة 2009 وذلك راجع بالأساس لتعافي لاقتصاديات العالمية من الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وبالتالي عودة معدلات النمو العالمية إلى الارتفاع مما أدى إلى ارتفاع الطلب على البترول، لتعرف أسعار البترول ارتفاعا قياسيا في السنوات 2011، 2012، 2013 حيث تخطت حاجز 100 دولار للبرميل خلال هذه السنوات التي تميزت بالاستقرار السياسي في معظم أنحاء العالم وكذا نمو اقتصادي عالمي متزايد.

لتأتي سنة 2014م وبالضبط في منتصف السنة حيث أنه بعد الطفرة التي عرفتها الأسعار انخفض سعر البترول ليصل متوسط سعر البرميل 96.2 دولار خلال هذه السنة بعد أن كان 105.87 دولار للبرميل سنة 2013 وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى زيادة المعروض النفطي مقابل الطلب وهذا لتوجه العالم إلى إنتاج النفط الصخري. وفي عام 2015 شهدنا انهيار تام لأسعار النفط أين بلغ متوسط السنوي للسعر 49.49 دولار للبرميل، وفي سنة 2016

واصلتانهيارها إلى 40.68 دولار للبرميل وهذا راجع إلى ثلاثة أسباب أساسية وهي: ضعف الطلب العالمي بسبب الأزمة الاقتصادية، وبالأخص تراجع طلب في الصين بسبب تباطؤ اقتصادها، وزيادة الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري، وأخيرا رفض السعودية خفض الإنتاج من أجل زيادة الأسعار.[1]

(الوحدة : دولار/البرميل)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الأسعار	27.60	23.12	24.36	28.10	36.05	50.64	61.08	69.08
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
الأسعار	94.45	61.06	77.45	107.46	109.45	105.87	96.2	

Source: OPEC, annual statistical bulletin, 2014, p:82.
OPEC, annual statistical bulletin, 2009, p:82.

وبالعودة إلى الأحداث التي شهدتها هذه الفترة من الدراسة ارتأينا إلى تقسيمها إلى ثلاث فترات رئيسية على النحو التالي حتى يتسنى لنا متابعة التطور بالشيء من التفصيل.

أولا: تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000-2005):

تعتبر هذه المرحلة بداية لتطور أسعار النفط خلال الألفية الجديدة، حيث شهدت هذه الفترة، أزمات عديدة أثرت في السوق النفطية، منها أحداث 11 سبتمبر 2001، والعدوان الأمريكي على العراق سنة 2003، حيث ارتفعت أسعار النفط من 24 دولار للبرميل سنة 2001، إلى 54 دولار سنة 2005 بزيادة قياسية قدرت ب100%.

[1]-مولاي أسماء، واقع الأمن الاقتصادي الدول العربية المصدرة للنفط في ظل تقلبات أسعار النفط، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، العدد01، الجزائر، 2021م، ص 278.

ثانيا: تطور أسعار النفط خلال فترة (2006 -2010).

استمر ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة ليصل إلى 97 دولار للبرميل سنة 2008، ليكون بذلك أعلى مستوى قياسي شهدته السوق النفطية منذ أزمة 1973، إلا أن هذا الارتفاع لم يستمر نتيجة للأزمة المالية العالمية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي عرفت بأزمة الرهن العقاري، حيث انخفضت أسعار النفط إلى 61 دولار للبرميل سنة 2009، مسجلة بذلك انخفاض قدره حوالي 30%.

ثالثا: تطور أسعار النفط خلال فترة (2011-2015).

شهدت هذه المرحلة حدثين عالميين أثرا على توازن السوق النفطية، حيث تمثل الحدث الأول في أزمة البيع العربي سنة 2011 حيث تجاوزت أسعار النفط حدود 110 دولار للبرميل، وذلك إلى غاية 2013، أما الحدث الثاني فتمثل في انخفاض أسعار النفط إلى مستويات قياسية وصلت إلى 52 دولار للبرميل سنة 2015، وهذا راجع إلى الأسباب التالية:

ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط، حيث وصل سنة 2014 إلى 12 مليون برميل يوميا انخفاض الطلب العالمي على الطاقة؛ ارتفاع سعر صرف الدولار إلى مستويات قياسية[1].

[1]- حمزة بن الزين وليد قرونقة، أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال فترة 2015-2000، مجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد03، ديسمبر 2016م، ص88.

المطلب الثالث: تطور أسعار النفط خلال الفترة 2017-2022

مع إطلاق تحالف بين منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)ومنتجين آخرين من خارجها في تجمع عرف باسم أوبك + سنة2016، بدا سعر النفط بالتحسن مع المباشرة في خفض الإنتاج، ليرتفع سعر البرميل في أبرز محطاته إلى52 دولارا سنة2017، وخلال سنة 2018 سجل 64 دولارا، وسنة 2019 سجل64 دولارا، ومع بدء انتشار وباء كورونا "19Covid وبدء الاغلاقات العالمية " تراجع سعر النفط وتزايدت المخزونات النفطية إلى حد التخمة، فسجل البرميل أدنى مستوياته في افريل 2020، ومن ثم عاد ليرتفع مع ارتفاع إنتاج أوبك + وعودة فتح الاقتصادات وصولا إلى تسجيله حوالي 41 دولار سنة 2020، وارتفع في حدود 80 دولار في نوفمبر 2021. ولكن مع استمرار جائحة كورونا وبروز عدة طفرات في الفيروس لزم على الدول ضرورة إغلاق لحدودها مرارا وتكرارا.

خلال أزمة كورونا شهدت أسواق النفط تقلبات حادة تاريخية حيث وصلت إلى ما دون 25 دولار لبرميل برنت. وحسب ما صدر عن FMI فان الدول المصدرة للنفط هي الأكثر تضررا بالصدمة المزدوجة الناجمة عن جائحة كورونا وما يترتب عليها من انخفاض حاد في أسعار النفط الخام والطلب عليه. وذلك لما انجر منها من تأثيرات سلبية على أمنها الاقتصادي بعد تراجع حصتها السوقية وصعوبة تحقيق أسعار تغطي نفقاتها على القطاع الصحي والاستمرار في تقدم الدعم المالي للشركات والقطاعات المتضررة للخروج من الركود الاقتصادي، خصوصا تلك التي تتطلب موازناتها سعر نفط توازني بين 60 و 85 دولار.[1]

[1]- قوتال ابتسام، تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على الدول المصدرة للنفط 2014-2022، مجلة دراسات اقتصادية، العدد1، المجلد 07، الجزائر، 2023م، ص 741.

أدت الحرب الروسية– الأوكرانية إلى تعطيل وعجز في إمدادات الوقود، مما انعكس بالارتفاع الكبير لأسعار النفط. ففي الأسبوع الأول من الحرب تجاوز سعر خام برنت 100 دولار للبرميل، بعد ان كان سعره المتوسط 70 دولار قبل الحرب، وفي مارس 2022 ارتفعت أسعار الطاقة بأربعة أضعاف مستوياتها السائدة في ابريل 2020، وهي أكبر زيادة في أسعار الطاقة منذ ارتفاع أسعار النفط عام 1973. وقد بلغ متوسط سعر خام برنت 116 دولار للبرميل في مارس 2022 بزيادة قدرها 55 % مقارنة بديسمبر 2021. وفي أفريل 2022، تراجع سعر خام برنت وصولا إلى 100 دولار للبرميل بزيادة قدرت ب 42% من عام 2021 ويعود ذلك لإعلان الو مأ وبعض أعضاء وكالة الطاقة الدولية عن إطلاق كميات كبيرة من النفط من مخزونها الاستراتيجي، وكذلك لتوقعات ضعف الطلب الناتج عن عمليات الإغلاق التي تسبب فيها وباء كورونا في العديد من المدن الصينية. مع توقعات لزيادة ارتفاع السعار النفط في أواخر عام 2022 وذلك نظرا لتشديد العقوبات على صادرات الطاقة الروسية كالمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وشركات النفط الكبرى، فحسب وكالة الطاقة الدولية، فهذه العقوبات ستخلف انخفاض مقداره 2.5 مليون برميل في اليوم من صادرات النفط انطلاقا من ماي 2022 وهو ما يعادل 3% من الإمدادات العالمية، ففي ظل هذه الظروف هناك توقعات بوصول أسعار النفط إلى 150 دولار.[1]

[1]– محمد الخوري وآخرون، الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيرها على الدول العربية، المركز العربي للتعلم ودراسات المستقبل،ط 1، ماي 2022م، ص 12.

المبحث الثاني: تحديات تقلب أسعار النفط على الاقتصاديات النفطية

لتقلبات أسعار النفط تداعيات سواء على الدول المصدرة للنفط أو المستوردة له، وتختلف هذه التداعيات ما بين الإيجابية والسلبية، ومابين الآثار الناتجة عن الارتفاع والآثار الناتجة عن الانخفاض ومن خلال هذا المبحث سوف نحاول التطرق إلى آثار هذه التقلبات.

المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على الدول المصدرة والمستوردة

1- آثار الارتفاع ارتفاع أسعار النفط:[1]

أ- آثار الارتفاع في الأسعار على الدول المصدرة: وتتلخص أهم هذه الآثار في:

زيادة كبيرة في العوائد النفطية وانعكاس ذلك على تطور مستوى المعيشة الفردي، وزيادة حجم الفوائض المالية النفطية، حيث ارتفعت الفوائض المالية بنسبة كبيرة جدا من سبعينات القرن الماضي إلى الثمانينات.

ب – آثار الارتفاع في الأسعار على الدول الصناعية: وتتلخص آثار ارتفاع الأسعار على هذه الدول فيما يلي:

زيادة أعباء موازين المدفوعات: حيث تتحمل موازين المدفوعات هذه الدول عب كبير جراء ارتفاع وهو الزيادة في قيمة وارداتها النفطية وتكاليف البحث عن الطاقة البديلة.

احتواء الفوائض المالية: حيث أن معظم هذه الفوائض تتسرب خارج الدول المصدرة على شكل استثمارات أو إيداعات أو واردات متنوعة.

[1]- كامل بكري وآخرون،الموارد واقتصاداتها، دار النهضة العربية للطباعة والنشر،الطبعة الأول،1986 م،ص 223.

ج – آثار الارتفاع في الأسعار على الدول النامية المستوردة: وتتمثل أهم آثار ارتفاع الأسعار على هذه الدول في :

تفاقم عجز موازين المدفوعات وتدهور شروط التبادل الدولي؛ زيادة المديونية الخارجية، إضافة إلى تزايد عب خدمة الديون ولا سبيل أمام هذه الدول إلا الاقتراض للتخفيف من حدة أزمتها.

الاستفادة من الفوائض المالية النفطية للدول المصدرة حيث تتيح الفوائض التي تحققها الدول النفطية الفرصة أمام هذه الدول، للاقتراض لتنمية المشروعات أو لدعم الميزانية.

2 – **آثار الانخفاض أسعار النفط**[1]

أ – آثار الانخفاض في الأسعار على الدول المصدرة: وهي عبارة عن انعكاسات لهذه الدول وتتلخص فيما يلي:

انخفاض في العوائد النفطية وتراجع عجلة معدلات النمو الاقتصادي.

انخفاض حجم الفوائض المالية النفطية ويترتب على هذا لجوء العديد من هذه الدول إلى سحب أموالهم المودعة لدى البنوك؛ الأجنبية لتغطية جانب من إنفاقها الجاري أو اللجوء للاقتراض؛

تدهور شروط التبادل في عير صالح هذه الدول واتساع فجوة العجز في الحسابات الجارية في موازين المدفوعات؛ انخفاض الصادرات البترولية لدى هذه الدول يساهم في الحفاظ على الثروات النفطية و إطالة عمر النفط لديها؛ انخفاض أسعار النفط يشجع الدول على ترشيد النفاق العام وتنويع صادراتها وتوسيع قاعدتها الإنتاجية.

[1]– موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، ص 88.

ب – آثار الانخفاض في الأسعار على الدول الصناعية: وتتمثل أهم آثار الانخفاض في:

انخفاض قيمة الواردات من البترول وحسن موازين مدفوعات هذه الدول؛ انخفاض تكاليف إنتاج السلع الصناعية؛ تخفيض الاستثمارات المخصصة للبحث عن البترول؛ انخفاض صادرات هذه الدول نتيجة تراجع العوائد النفطية للدول المصدرة خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية والكمالية؛

ج – آثار الانخفاض في الأسعار على الدول النامية المستوردة: وتتمثل هذه الآثار في[1]:

انخفاض قيمة الواردات من البترول لهذه الدول حسب درجة اعتمادها على البترول المستورد؛

انخفاض من أعباء خدمة الديون الخارجية؛ انخفاض المعونات التي تقدمها الدول البترولية للدول النامية؛ التأثير السلبي على برامج الطاقة في هذه الدول وتراجع عمليات البحث والتنقيب وتطوير مصادر الطاقة البديلة.

المطلب الثاني: انعكاسات الأزمات النفطية على الاقتصاديات النفطية

أولا: نتائج أزمات السبعينات

لقد اعتبرت الأزمة النفطية لعام 1973الأولى عند الكثير من المؤرخين في سوق النفط لما خلفتهم نتائج تباينت على أطراف السوق البترولية، فلقد أدت إلى تحكم منظمة في الإنتاج النفطي الذي كانت سيطر عليه الشركات الأجنبية من خلال عمليات التأميم، مما أدى إلى ظهور نظام جديد للأسعار تحدده دول الأوبك؛ كما أدت إلى ارتفاع العوائد النفطية لدول النفطية التي تمكنت من إثبات وجودها على الساحة الدولية،حيث ارتفعت خلال الفترة 1970– 1976 من 7,528 مليار دولار إلى 192,3 مليار دولار أي تضاعفت بأكثر من 25 مرة، كما وأدى تقليص حصة الأوبك في الإنتاج العالم يؤثر الطفرة البترولية 1979 من 35 % إلى 33 % عام

[1]– أحمد منذور، احمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، الدار الجامعية للطباعة، بيروت، 1990م، ص 193.

1982والتي اعتبرت من أهم النتائج وذلك ضمن إستراتيجية اعتمدتها هذه الأخيرة في إطار المحافظة على الأسعار المرتفعة،إلى تضاعفت الفوائض البترولية العربية من 86,9 مليار دولار سنة 1978 إلى 138,2 مليار دولار سن 1979 ثم إلى 211,7 مليار دولار سنة 1980.

دفعت الطفرتان النفطيتان إلى زيادة فاتورة استيراد النفط ومنتجاته في باقي الدول النامية المستوردة للنفط، التي قدرت ب 7 مليار دولار سنة 1973 و 24 مليار دولار سنة 1974 و 100 مليار سنة 1981 أي بزيادة 5,9 % سنة 1973 و 20 % سنة 1982 من إجمالي الواردات، مما استدعى زيادة طلب القروض، في نفس الوقت لعبت السياسات الاقتصادية في البلدان الصناعية على جذب الفوائض البترولية المتحققة من الدول النفطية التي استثمرتها في شكل ودائع في البنوك التجارية العالمية، مما دفع إلى إعادة تدويل هذا الفائض في شكل قروض للدول النامية أدت إلى تصاعد أزمة المديونية في العديد من الدول.[1]

ثانيا:نتائج أزمات الثمانينات و التسعينات

بعد العصر الذهبي الذي عاشته الدول العربية النفطية ومنظمة الأوبك، وجدت نفسها خلال الثمانينات والتسعينات تتخبط في فخ انخفاض الأسعار إلى مستويات لم تكن تتوقعه أو تراكم الديون ما أثر سلبا على اقتصادها،فلقد كانت أزمة 1986 من أسوأ الأزمات التي تعرضت لها المنظمة، وكادت تؤدي إلى تلاشيها حيث أدى انخفاض الأسعار إلى:

– تدهور اقتصاديات الدول الأعضاء وزيادة المديونية الخارجية للدول ذات الطاقة الإنتاجية المحدودة، وتراجعت عوائدها بين سنتي 1985، 1986 إلى النصف من 144,09 إلى 75,02 مليار دولار.

[1]– محرزي زينة، مساهمة استقطاب الاستثمارات المباشرة في احتواء الأزمات النفطية في الجزائر خلال 1985–2015، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة سوق أهراس، 2016م، ص 41.

– انخفاض الصادرات النفطية لدول المنظمة مما أدى إلى إطالة عمر الاحتياطي النفطي، وشجع بعض الدول على العمل على تنويع قاعدتها الإنتاجية بدل البقاء رهينة إنتاج وتصدير النفط؛

– انخفاض معدل النمو في الدول النفطية ال18 بما فيها 13 أعضاء المنظمة للفترة 1982–1987 حوالي 5 مرات عما كان عليه في السبعينات من 5,9% إلى 1,1%؛

نقص مداخيل دول المنظمة والدول النفطية عموما، أدى إلى إعادة النظر في برامجها التنموية، بترشيد الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري والبحث على بدائل للتمويل كالاستدانة، مما أدى إلى تفاقم أزمة المديونية .[1]

واستمر الحال اثر أزمات التسعينات التي أدت إلى ضعف منظمة الأوبك في مواجهة الأزمة في ظل انخفاض سعر سلة الأوبك، ضف إلى حظر النفط العراقي والكويتي بفعل الحصار المضروب عليهما وتقييد الإنتاج العراقي " النفط مقابل الغذاء"، كما أدت إلى زيادة مؤقتة لمداخيل دول المنظمة بفعل الارتفاع الأولي للأسعار سرعان ما عاودت التراجع بعده بانخفاضها، كما أدت إلى انخفاض عائدات النفط لهذه الدول أدى إلى تفاقم ديونها، حيث وصلت عام 1998 إلى 390 مليار دولار، ما أدى بدول الأوبك إلى القيام بتنسيق بينها وبين دول خارجها بتخفيض الإنتاج ثلاث مرات : اعتبارا من 1 أفريل 1998 ب 1,635 مليون برميل يوميا ،

واعتبارا من 1 جويلية 1998 ب 1,535 مليون برميل يوميا ، وسنة 1999 ب1,7 مليون برميل يوميا لتعرف الأسعار انتعاشا بعد ذلك.

ثالثا: نتائج أزمات الألفية الجديدة

[1]– العمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008م، ص 21.

أشارت الدراسات منذ السبعينات إلى إن كل ركود اقتصادي عالمي كان يسبقه ارتفاع في أسعار النفط إلى الضعف، والى أن انخفاض الأسعار إلى النصف وبقائها كذلك ستة أشهر أو مدة أطول من ذلك، يؤدي إلى حفز النمو، ويمكن تبيان أثر أزمات الألفية الجديدة من خلال التعريج على أثر العائدات النفطية على الناتج الإجمالي وعلى الميزانية العامة والميزان التجاري للدول المنتجة.

شكلت العائدات النفطية للدول المنتجة الرئيسية للنفط المحرك الأساسي للنمو فيها، حيث استخدمت هذه الدول عائدات النفط لبناء وتطوير البنية التحتية وتوفير فرص العمل والرخاء الاجتماعي لمواطنيها، ولقد تزايدت أهمية العائدات النفطية كنسبة من الناتج المحلي للدول المنتجة للنفط من 30% في عام 2000 لتصل إلى أعلى نسبة خلال العقدين الماضيين، وهي 34,6% عام 2008، ثم لتنخفض بعد ذلك وتصل إلى نخو 27% عام 2010. ولقد صاحب انخفاض أسعار النفط خلال 2009 نتيجة للازمة المالية العالمية ، انخفاض العائدات النفطية بنحو 245 مليار دولار، وبعد إن استرد الاقتصاد العالمي عافيته عام 2010، أدى ذلك إلى تحسن ملحوظ في أسعار النفط الذي صاحبه ارتفاع في العائدات النفطية لتصل إلى 483 مليار دولار، وقد كان لذلك الأثر الايجاري على النشاط الاقتصادي حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 1801 مليار دولار عام 2010، وستمر هذا الارتفاع إلى غاية انهيار الأسعار في 2014 والذي ترتب عليه تراجع العائدات النفطية ، حيث سجلت الدول العربية المصدرة للنفط تراجعا بنسب متفاوتة في قيمة صادراتها النفطية، ومنتجة لذلك انخفضت الإيرادات النفطية بنسبة 47 .9 عام 2015 للدول العربية كمجموعة على الرغم من زيادتها لإنتاجها من النفط الخام بحوالي 3,4% خلال عام 2015، إلا أن معدل التراجع الحاد لأسعار النفط العالمية كان كفيلا بان يؤدي إلى انخفاض قيمة صادرات الدول العربية من النفط لتصل حوالي 325,4 مليار دولار عام 2015 مقارنة جوالي 506مليار عام 2014 . وكمحصلة لهذه التطورات تراجع الناتج المحلي الإجمالي

للدول العربية ككل إلى 2429 مليار دولار عام 2015 في حين بلغ 2727 مليار دولار عام 2014.[1]

المطلب الثالث: أهمية تسعير النفط

يلعب النفط دورا مهما في النمو الاقتصادي لدى أغلبية الدول المنتجة والمصدرة له، نظرا لاعتمادهم الكبير على مداخيل صادراته في تمويل مشاريعهم التنموية، ويعتبر ذو أثر إيجابي في حالة ارتفاعه وذو أثر سلبي في حالة انخفاضه. وهناك ضرورة للتمييز بين آثار صدمات أسعار النفط في المدى القصير والطويل. فارتفاع أسعار النفط في المدى القصير له أثار إيجابية على الناتج، ولكن هذا الارتفاع له أثار سلبية في المدى الطويل، وهذا ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بلعنة الموارد "curseresource"، كما يمكن التعبير عنها أيضا بالمرض الهولندي "diseaseDutch وقد أستخدم مصطلح المرض الهولندي منذ عام 1977 للدلالة عن ظاهرة تراجع الصناعات التحويلية في هولندا، فبعد أن شرعت بتصدير الغاز أواخر عام 1960 أدى هذا إلى زيادة معدلات التضخم، وهذه الزيادة تزامنت مع ارتفاع في قيمة سعر الصرف الاسمي أدت إلى الرفع من سعر الصرف الحقيقي"، وهذا قلل من القدرة التنافسية لصادرات البلاد نحو الخارج، كما قللت أيضا من تنافسية الإنتاج المحلي للمنتجات المستوردة في الداخل ما نتج عنه انكماش في قطاع الصناعات التحويلية، حيث أصبحت الصادرات أكثر تكلفة والواردات أرخص بكثير مقارنة بالمنتجات المحلية مما أثر على النمو الاقتصادي في هذه الدولة.[2]

---

[1]– خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي، المركز العربي للأبحاث، قطر، 2015، ص 7.

[2]–Hilde C. Bjornland, «Oil Price Shocks and Stock Market Booms in an OilExporting Country», NorwegianSchool of Management (BI) and Norges Bank, (3 October 2008), pp. 5-6.

أثر إرتفاع أسعار النفط على النمو الإقتصادي في الدول المصدرة له:

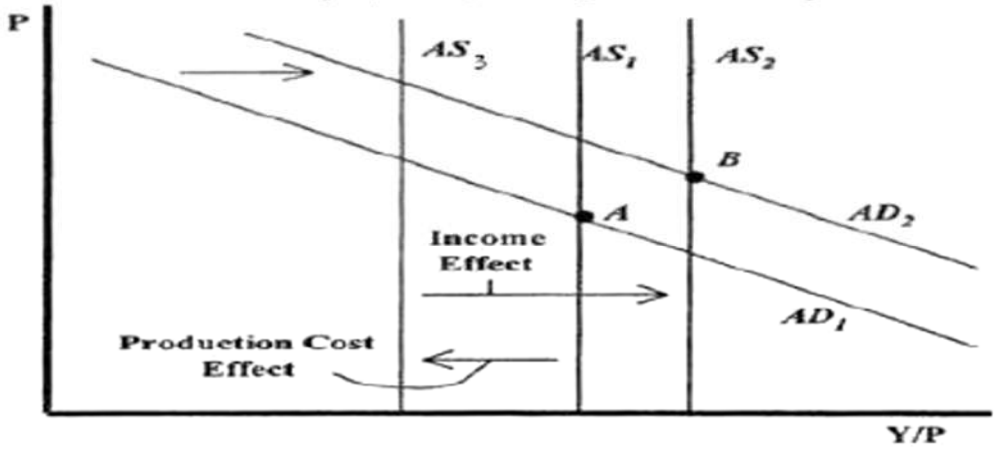

Sourse: S. Kirk Elwood, «Oil-Price Shocks: Beyond Standard Aggregate Demand/ Aggregat Supply Analysis», **Journalof Economic Education, p. 384.**

يبين الشكل أعلاه، أثر ارتفاع أسعار النفط داخل البلدان الغنية، ويظهر هذا من خلال الأثر الإيجابي للدخل على الناتج حيث يؤدي إلى تعديل منحنى العرض الكلىAS نحو اليمين وهذا ما يسمى بأثر الدخل EffectIncome، كما يؤدي أيضا إلى زيادة في المستوى العام للأسعارP فارتفاع أسعار النفط يسمح بالنقل الفوري للثروة من الدول المستوردة إلى الدول المصدرة مما يؤثر بشكل إيجابي على الناتج داخل هذه الدول. ومع ذلك، يعتمد هذا الأثر على ما ستقوم به الدول المنتجة بهذا الدخل الإضافي، فإذا تم استخدامه لشراء السلع والخدمات المنتجة فإن ارتفاع أسعار النفط سيولد مستوى أعلى من النشاط في الاقتصادي وبالتالي زيادة الثروة الوطنية الكلية وزيادة الطلب.

ويعتبر هذا هو التفسير التقليدي لتأثير ارتفاع أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول المصدرة له.

ولكن التفسير السابق ذكره يهمل كون النفط واحد من مدخلات الهامة في العملية الإنتاجية، إذ تؤدي الزيادة في أسعاره إلى التقليل من استخدامه مما يتسبب في انخفاض الناتج المحلي y. ويعرف هذا بالأثر تكلفة الإنتاج cost production حيث يؤدي إلى تحويل منحنى AS نحو اليسار.

ويعتمد التعديل في منحنى ASعلى أثر تكلفة الإنتاج والدخل. والرسم يفترض الاقتصاد يقوم بتصدير كميات معتبرة من النفط بحيث يكون تأثير الدخل أكبر من تأثير تكلفة الإنتاج. وهذا الانتقال في منحنى العرض الكلي جنبا إلى جنب مع انتقال في منحنى الطلب الكليAD يسمح للاقتصاد بتحقيق توازن جديد في النقطة B مع مستوى رفاهية أعلى.

ويعتبر ارتفاع أسعار النفط ذو أثر إيجابي على اقتصاد الدول المنتجة، إلا أن جزء من هذه الأرباح ستذهب لاحقا لتعويض الخسائر المترتبة عن نقص الطلب من الشركاء التجاريين نتيجة الركود الاقتصادي الذي سوف تعاني منه الدول المستوردة الناجم عن ارتفاع أسعار النفط ، إذ يدفعها هذا إلى استيراد كميات أقل منه. والخطر الأكبر الذي يمكن أن تواجهه هذه الدول في حالة ارتفاع أسعار النفط و استمرار ارتفاعها هو انخفاض نمو الناتج المحلي الداخلي داخل الدول المستهلكة الذي سيؤدي إلى التخفيض في الطلب على النفط ومن ثم أسعاره، حيث تدفع أسعار النفط المرتفعة الدول المستوردة إلى تخصيص ميزانيات كبيرة من أجل القيام باستكشافات جديدة عن النفط مما يقلل من أسعاره، كما تدفع أسعار النفط المرتفعة الدول المتطورة إلى استخدام الوقود البديل Oil Substitutes مما يخفض أكثر الطلب على النفط.

وقد يكون لارتفاع أسعار النفط آثار سلبية أخرى بالنسبة للدول المصدرة ، فالتقلبات الكبيرة في أسعاره نتيجة الزيادات المفاجئة فيها قد تؤدي إلى زيادة عدم اليقين، وغالبا ما تؤدي إلى تقلص حوافز للاستثمار. وعلاوة على ذلك، فإنه يصبح أكثر تحديا لهذه الاقتصاديات للتخطيط للمستقبل. وفي الواقع، يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى إعادة تخصيص الموارد.

أما بالنسبة لانخفاض أسعار النفط فسيكون له أثر سلبي على أغلبية الدول المنتجة للنفط وهذا حسب نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وفي ميزانيات حكومات هذه الدول. وبوجه عام، انخفاض أسعار النفط سيخفض من مداخيل الدول المصدرة له مما سينعكس سلبا على ميزانياتها وحساباتها الجارية، وأيضا أسعار الصرف في بعض هذه الدول (روسيا، وفنزويلا،

ونيجيريا). وفي هذا المجال توجد مخاطر على الاستقرار المالي، ولكنها محدودة حتى الآن (بسبب الانكشاف والتداخل المالي، والتحول في وجهات تدفقات رؤوس الأموال).[1]

[1]– بلقاسم منال، أثر تقلبات أسعار النفط على نمو اقتصاديات الدول المصدرة للنفط، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 5، ميلة، الجزائر ،2017م، ص 159.

خلاصة الفصل الثاني:

منذ ظهور السلعة النفطية، لازمت حركة أسعار النفط ديناميكية وعدم استقرار دائمين، وذلك نتيجة تفاعل وتداخل عديد العوامل الاقتصادية، السياسية، العسكرية وغيرها، بالإضافة إلى الارتباط الوثيق بين النفط والنشاط الاقتصادي في العالم، فلا يزال النفط المصدر الرئيسي للطاقة بالنظر للخصائص التي تميزه عن المصادر الأخرى والمتمثلة أساسا في الوفرة النسبية وسهولة الاستغلال.

إذ يعتبر قطاع المحروقات، القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي الكلي ,حيث رافق تطورات و حركات أسعار النفط في السوق العالمية تذبذبات وتقلبات في مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، مع وجود علاقة مباشرة وطردية بين أسعار النفط و الناتج المحلي الخام، في حين هناك علاقة عكسية غير مباشرة بين من أسعار النفط و البطالة والتضخم، وقد كانت هذه أهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال هذه الفصل.

الفصل الثالث

تمهيد :

احتل النفط مكانة هامة في الاقتصاد الدولى، إذ يعتبر سلعة ثمينة نظرا لندرته ومحدوديته الأمر الذي أثر على عرضه من قبل الدول المنتجة. ويعتبر النفط سلعة إستراتيجية سواء بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة والتي تعتمد عليه كمصدر رئيسي للمداخيل والعملة الصعبة، أو بالنسبة للدول المستهلكة والتي تعتمد عليه كعنصر أساسي لتحقيق التقدم الصناعي، وعلى مّر عقود من الزمن شكل النفط نسبة هامة من التجارة العالمية وباتت أسعاره تتحكم في اقتصاديات دول عديدة.

إن تقلبات أسعار النفط الدائمة يمكن أن تسبب نتائج اقتصادية حادة خاصة بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة للنفط على غرار الجزائر التي تعتمد على هذه الثروة اعتماد شبه كلي لتمويل اقتصادها، حيث أدى عدم استقرار أسعار البترول إلى التأثير على الاقتصاد الجزائري داخليا وخارجيا كونها تعتمد على مداخيل البترول بصفة أساسية في تنفيذ مشاريعها التنموية مما يجعل الاقتصاد الجزائري متوقف على التقلبات الحاصلة في أسعار النفط. مما سبق ذكره يتضح أن هناك علاقة بين تغيرات أسعار النفط وبين متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر، وقد حاولنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على تأثير أسعار النفط على بعض هذه المتغيرات، وقد تم اختيار ثلاث متغيرات اقتصادية خارجية وثلاث أخرى داخلية وعليه تم تقسيم هذا البحث إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية الجزائرية الخارجية.

المبحث الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الجزائري داخليا.

المبحث الأول: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية الجزائرية الخارجية.

إن تأثير تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول الصناعيةيعد محدودا مع اختلاف الوضع من دولة إلى أخرى، أما بالنسبة لاقتصاد الدول النامية المستوردة للبترول، فإن التأثيرسيكونسلبيا ، ليس فقط من ناحية إمكانية انخفاض معدل النمو الاقتصادي وزيادة حجم التضخم في هذه الدول، بل فيميزان المدفوعات والميزان التجاري وكذا المديونية الخارجية واحتياطي الصرف الأجنبي.

سنتطرق في هذا المبحث إلى تأثير تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية الخارجية للجزائر والمتمثلة في كل من الميزان التجاري، الدين الخارجي و احتياطي الصرف.

المطلب الأول: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري.

يعتبر قطاع المحروقات المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري، ويتجلى ذلك بوضوح من خلال تأثيره على كافة مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للدولة خاصة في مجال التجارة الخارجية، ونظرا لعدم استقرار أسعار هذا المورد يجعل من الميزان التجاري والذي يمثل الأداة المساعدة على معرفة درجة تطور الاقتصاد الوطني عرضة لأي تغير يطرأ على مستوى الأسعار العالمية للنفط.

1- مفهوم الميزان التجاري:

تعددت المفاهيم حول الميزان التجاري حيث أن مجملها تصب في سياق واحد، فيمكنتعريفالميزان التجاري بأنه الفرق بينقيمة صادرات دولة ما وقيمة و ايرداتها[1]، ويعرف بأنه ذلك الجزء من ميزان المدفوعات لدولة ما الذي يتعلق بالبضائع أو الأشياء الملموسة سواء كانت المستوردة أو المصدرة [2].

ويقصدبالميزان التجاري أيضارصيدالعملياتالتجارية، أي المشترياتوالمبيعات من السلع والخدمات. وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حاليا؛ يمكن أن يكونالميزان التجاري موجبا أو سالبا، فإذا كان رصيدهإيجابي فهو يعني أن كمية صادرات البلد من السلع والخدمات أكثر من وارداتها نقول إذا "فائض في الميزان" أو ما يسمى "الفائض التجاري" كندا، ألمانيا، اليابان هم أمثلة عن الميزان التجاري الإيجابي، أي أنها تتمتع باقتصاد مستقر. أما إذا كان رصيدالميزان التجاري سلبي فهو يعني أن كمية صادرات البلد من السلع والخدمات أقل من وارداتها نقول إذا أنه لا يصدر بالقدر الكافي وهذا ما يسمى "بالعجز التجاري" لا ينبغي بالضرورة أن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية، فالبلدان ذات الاقتصاد المتنامي مثل الولايات المتحدة الأمريكية وهونغ كونغ وأستراليا بها عجز تجاري هذه الدول لها القدرة لمواجهة الطلب المحلي الضخم في فترات التوسع الاقتصادي.

[1]- جيمس جوارتني، ريجارداستروب، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999، ص 543.

[2] – جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2006م، ص 387

فالميزان التجاري السلبي هو أمر أكثر صعوبة في البلدان الفقيرة التي تعتمد في نموها واقتصادها على أيدي الاستثمار الأجنبي[1].

مما سبق فالميزان التجاري هو الفرق بين الصادرات والواردات للدولة خلال فترة زمنية معينة، مما يدل على ما إذا كانت الدولة لديها فائض (الصادرات أكبر من الواردات) أو عجز (الواردات أكبر من الصادرات) في تجارتها الخارجية.

2- عناصر الميزان التجاري:

تتمثل عناصر الميزان التجاري في الصادرات والواردات، فالصادرات تعرف على أنها ذلك الجزء من الناتج الوطني الداخلي المباع إلى العالم الخارجي، بمعنى آخر تمثل جزءا من الطلب على الناتج الوطني[2] ، وتعرف أيضا بأنها سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول في الخارج، أي يمكن أن تكون تدفقات سلعية وخدمية أو تكون تدفقات لأصول رأسمالية[3].

أما الواردات فهي الجزء من الناتج الوطني للدول الأخرى و الذي يتم استعماله في حدود هذه الدول عن طريق تدفق استراد السلع والخدمات من خارج حدود هذه الدول، حيثيتمبيع هذه السلع إلى المواطنين داخل الدولة و تصب قيمة هذه السلع في مصلحة الدولة الأجنبية المنتجة لهذه السلع، فالواردات من السلع والخدمات هي جميع السلع والخدمات المقدمة من غيرالمقيميناللمقيمين بمقابل[4]، حيث أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع

[1] - عبد الجليلهجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، مدرسة الدكتوراه التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص ماليةدولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012، ص 77/76.

[2] – عمر صخري،التحليل الاقتصادي الكلي،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2000 ،ص130.

[3] – داود حسام علي،مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،الطبعةالثانية، 2011 ،ص145.

[4]–http://www.insee.fr

و الخدمات المحلية لذلك فإنها تطرح من قيمة الناتج الوطني الذي يمثل فقط الإنتاج المنتج داخل حدود الوطن.[1]

3- التوازن والاختلال في الميزان التجاري:

3-1- التوازن في الميزان التجاري:

يقصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي كل من الجانب الدائن مع الجانب المدين في الميزان، أي تساوي المطلوبات المستحقة على الدولة من الدول الأخرى مع حقوق الدولة تجاه العالم الخارجي، وتتحقق حالة التوازن عندما يكون:[2]

الإنتاجالمحلي+الواردات =الطلب المحلي+ الطلب الخارجي

المنتجات المحلية

معناه أن:

الإنتاجالمحلي+الواردات = الطلب المحلي + الصادرات

فالصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية، و حالة التوازن هذه تعني عدم اتجاه الأسعار المحلية نحو التغير(ثبات الأسعار) و الذي يتحقق من خلال التوازن الداخلي، ونتيجة لهذا التوازن تتجه أسعار الصرف للثبات وعدم التغير ارتفاعا وانخفاضا (يتحقق توازن خارجي)، وبالتالي تحقيق توازن اقتصادي داخلي وخارجي.

3-2- الاختلال في الميزان التجاري:

[1]- عمر صخري، المرجع السابق، ص 132/131.

[2] - فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،الأردن، 2004 م ،ص 124.

يحدد الاختلال في الميزان التجاري في حالة زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن ،أي عند زيادة حقوق الدولة المترتبة على مطلوباتها في الدول الأخرى وتسمى هذه الحالة بحالة الفائض في الميزانويسمى عجزا عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن في الميزان ، أي تجاوز المطلوبات المستحقة على الدولة للدول الأخرى (التزامات الدولة على الخارج).

ومن الملاحظ أن المشكلات في الاختلال تبرز بشكل أكبر في حالة العجز، حيث أن الفائض في الميزان التجاري للدولة يؤدي إلى ارتفاع أرصدة الدولة التي يتحققفيها الفائض، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار صرف عملة الدولة مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى، و هو ما يجعل أسعار صادراتها مرتفعة قياسا بأسعار السلع المنتجة في الدول الأخرى، وبالتالي تتأثر الدولة سلبا وتتراجع صادراتها، ما يؤثرأيضاسلبيا على الإنتاج المحلي والدخل والتشغيل، ويستمر هذا الأثر السلبي إلى حينيتحقق التوازن من جديدبين الصادرات و الواردات، من خلال الانخفاض في الصادرات و الزيادة في حجم الواردات حتى الوصول إلى حالة التوازن بين الصادرات و الواردات.[1]

فتحقيق فائض في الميزان التجاري للدولة في ظل ظروف اقتصادية ملائمة يدل على متانة المركز الاقتصادي للبلد، والمتمثلة في التوظيف التام للموارد الاقتصاديةوتحقيقالتنميةالاقتصادية و إتباع سياسةتجارية محكمة تعمل على تنمية الصادرات، أما إذا تحقق الفائض في ظل ظروف اقتصاديةغير ملائمة مع اعتماد الدولة على سياسةتقييد الواردات مع حماية الإنتاج المحلي فالفائض المحقق في الميزان التجاري في هذه الحالة يدل على نجاح البلد و تفوقه في تطبيق

[1] – فليححسن خلف، مرجع السابق، ص 234.

إحدى السياساتالقصيرة المدى وبالتالي حصول المزيد من الاختلال في النشاط الاقتصادي الداخلي للبلد.[1]

في حين تزداد حدة العجز في الميزان التجاري في الدول المتخلفة نتيجة اتجاهها نحو تحقيقالتنميةحيث تزداد حاجتها إلى استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لإقامة المشروعات الإنتاجيةنتيجة لضعف قدرتها على إنتاج هذه السلع، بالإضافة إلى حاجتها للسلع الوسيطة التي يتم من خلالها تشغيل هذه المشروعات بالإضافة إلى احتياجاتهاالاستهلاكية في ظل تزايد الطلب ومجمل هذه الأسباب تجعل الدول النامية تعان من عجز في موازينهاالتجارية.[2]

فالعجز في الميزان التجاري للدولة يعني أن الدولة تستورد سلعا أكبر من قدراتها، مما يؤدي إلى زيادةمديونيتها تجاه الخارج، كما يعني العجز في الميزان التجاري أيضا أن الطلب على عملات الدول المصدرة يزداد مقابل تزايد عرض العملة المحلية ما يؤدي إلى خفض وتدهور قيمتها، كما أن زيادة الطلب على المنتجات الأجنبيةيؤدي إلى انخفاض الإنتاج من المنتجات الوطنية وبالتالي تزايد حجم البطالة، و الذي يتسبب في فشل السياساتالاقتصادية في تحقيق أهدافها.[3]

4- أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري:

[1]- عبد الرحمان يسرياحمد،الاقتصادياتالدولية،مؤسسة شباب الجامعة،مصر 1993م، ص207

[2]- فليح حسن خلف، المرجع نفسه، ص .236

[3]- عرفات تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجد لاوي، الأردن 1999م، ص .126

لعبت أسعار البترول دورا كبيرا في توفير العملات الصعبة للدولة، والتي سمحت لها بتمويل احتياجاتها من العالم الخارجي، ولذلك سنقوم باستعراض تحليل أثر التقلبات التي عرفتها أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري وهذا في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2022.

جدول رقم (01): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2022).

السنوات	أسعار النفط (دولار/البرميل)	رصيد الميزان التجاري
2000	27.6	12858
2001	23.1	9192
2002	24.3	6816
2003	28.2	11078
2004	36	13775
2005	50.6	24989
2006	61	33157
2007	69.1	32532
2008	94.4	39819
2009	61	5900

16580	77.4	2010
26242	107.5	2011
21490	109.5	2012
11065	96.2	2013
4306	49.5	2014
-13714	26.5	2015
-17 844	49.5	2016
-10 868	26.5	2017
-4 533	72.1	2018
-6 111	62.4	2019
-10 596	50.8	2020
1 597	74.1	2021
	81.1	2022

الوحدة: مليون دولار أمريكي، المصدر : بنك الجزائر

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن رصيد الميزان التجاري الجزائري قد سجل فائضا منذ سنة 2000 إلى غاية 2014، وقد عرفت هذه الفترة عدة تغيرات تميزت بارتفاع رصيد الميزان التجاري سنة 2000 حيث بلغ رصيد الميزان التجاري 12858 مليون دولار أمريكي، وانتقل إلى ما قيمته 39819 مليون دولار سنة 2008، وهذا التطور في رصيد الميزان التجاري كان نتيجة لزيادة الصادرات الجزائرية بسبب ارتفاع أسعار النفط.

ولقد شهد رصيد الميزان التجاري تراجعا كبيرا ابتداء من ستة 2014 نتيجة التراجع الذي عرفته أسعار النفط والذي أدى إلى انخفاض قيمة الصادرات، وبحلول سنة 2015 سجل الميزان التجاري رصيدا سالبا بقيمة 13714 مليون دولار بسبب استمرار تراجع أسعار وكميات المحروقات المصدرة مقارنة بقيمة الواردات.

المطلب الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على المديونية الخارجية.

بعد الاستقلال اتجهت الجزائر توجها تنمويا مرتكزا على إقامة الصناعات المصنعة، هذه الأخيرة تحتاج لرؤوس أموال ضخمة عجزت مصادر التمويل الداخلي عن توفيرها والتي تراجعت بالأخص سنوات الثمانينات بسبب تراجع قيمة الصادرات النفطية وانخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، فظهرت مشكلة المديونية الخارجية والتي تعد أحد أبرز المشاكل التي أصبحت تواجه حاضر ومستقبل التنميةالاقتصادية.

1- مفهوم المديونية الخارجية:

يمكن تعريف الدين الخارجي على أنه مجموع المبالغ التي اقترضها اقتصاد قومي والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة أو أكثر، مستحقة الأداء للجهة المقترضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع والخدمات إليها و من أسباب الاقتراض الأجنبي هو إما تمويل العجز في الميزانية العامة أو الدفع من قيمة العملة المحلية.[1]

ويعرف أيضا على أنه"اتفاق بين حكومة أو إحدى مؤسساتها وبين مصدر خارجي للحصول علي موارد مالية أو حقيقة، مع التزام الجانب المدين بإعادة تلك الموارد والفوائد المستحقة عليها خلال مدة زمنية يتم الاتفاق عليها عند عقد القرض".[2]

تكونت سنة 1984 مجموعة عمل تضم كلًا من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وبنك التسويات الدولية وقامت بوضع تعريف موحد في

[1-1] بن كاملة محمد عبد العزيز، المديونية الخارجية وإستراتيجية التنمية المالية للاقتصاديات الناشئة: سياسات وانعكاسات، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 06، جامعة وهران،ماي 2012م، ص 73.

[2-2] إياد حماد، المديونية الخارجية للبلدان النامية وأسبابها وسبل مجابهتها، مجلة جامعة الأنباء للعلوم الاقتصادية والإدارية، 2008، ص03.

تقريرها السنوي وهو التالي: "إجمالي الديون الخارجية في تاريخ معين يكون مساويًا إلى مبلغ الالتزامات التعاقدية الجارية التي تؤدي إلى تسديدات مقيمي دولة ما، تجاه غير المقيمين به، ويشمل حتمية تسديد أصل الديون مرفقاً بالفوائد أو من دونها، أو دفع الفوائد مع أو بدون تسديد مبلغ الأصل" وسمي هذا التعريف بالمركزي لأنه يعرف العناصر الأساسية المكونة للمديونية الخارجية.

ومنه فالمديونية الخارجية هي الموارد التي اقترضتها دول ما من مصدر خارجي بموجب عقد والتي عليها أن تعيد تلك الموارد في مدة زمنية معينة عن طريق تصدير السلع والخدمات.

2- أسباب أزمة المديونية الخارجية للجزائر:

هناك أسباب عديدة ساهمت في بروز أزمة المديونيةالخارجية للجزائر منها أسباب داخلية و أخرى خارجية.

2-1- الأسباب الداخلية:

أ- ضخامة الجهود الاستثمارية التي قامت بها الجزائر:

و يتجلى ذلك في الخطط التنموية الطموحة التي شاهدتها الجزائر خاصة خلال فترة السبعينات و نموذج التصنيع الجزائري المعتمد آنذاك (نموذج الصناعات المصنعة ، وما تطلبه كل ذلك من استثمارات ضخمة فاقت إمكانات التمويلالمحلية، حيث وصل معدل الاستثمار إلى 52,5% من إجمالي الناتج المحلي الخام لعام 1979، و هويعتبر من بين المعدلات المرتفعة التي تحققت في عدد محدود من دول العالم.[1]

[1]- الهاشمي بوجعدار، أزمة المديونية الخارجية للجزائر – أسبابها و آثارها –، مجلة العلوم الإنسانية، ع12، جامعة منتوري قسنطينة، 1999م، ص 98.

ب-عدم التحكم في سياسة الاقتراض الخارجي:

يعتبر هذا العامل من بين العوامل الرئيسية التي ساهمت في بروز أزمة المديونيةالخارجية للجزائر، فعلى الرغم من القيود التي حددها الإصلاح المالي لسنة 1970 و المتعلقة بعملية الاقتراض الخارجي، و المتمثلة في الحصول على موافقة وزارة المالية، و أن لا تكون هناك إمكانيةللتمويل الداخلي، وأن لا تتجاوز نسبة التمويل الخارجي 30% من الاستثمارات المخططة، إلا أن الذي حصل هو عدم الالتزام بهذه الشروط، إذ تجاوز التمويل الخارجي النسبة المحددة له في ظل الاتصال المباشر، وغير المنسق للمؤسسات الوطنية بالسوق الماليةالدولية، وهو ما أدى إلى تفكك السياسةالماليةالخارجية للجزائر.[1]

ج- النمو الديمغرافي المرتفع:

يعتبر النمو الديمغرافي المرتفع في الجزائر والذي وصل إلى 3,2%سنويا من بين الأسباب الداخلية الهامة التي ساهمت بصورة مباشرة في تزايد حجم المديونيةالخارجية، حيث تسبب هذا العامل في تزايد الحاجة للغذاء والصحة والسكن وغيرها، تلك الحاجات التي عجز الاقتصاد الجزائري على تلبيتها بالاعتماد على موارده الداخلية، وهو ما دفع بالجزائر إلى طلب المزيد من القروض الخارجية لأجل استيراد المواد الغذائيةوالأدوية ومواد البناء وغيرها لأجل تلبية الطلب الداخلي عليها.[2]

د- ضعف نتائج الاستثمار الوطني:

يمكن القول أن نتائج الاستثمار التي تحققت لحد الآن في مختلف قطاعات وفروع الاقتصاد الوطني التي إنسابت إليها القروض الخارجية، كانت في مجملها نتائج ضعيفةوغير مشجعة، إذ لم

[1]-Henni A.: Monnaie, Crédit et Financement En Algérie, 1962 -1987, C.R.E.A.D. P397.

[2]- الهاشمي بوجعدار، مرجع سبق ذكره ، ص.100

تساهم تلك الاستثمارات في معدلات رفع النمو الاقتصادي، وزيادة القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني على الإنتاج والتصدير.[1]

2-2الأسباب الخارجية:

أ- تدهور معدل التبادل التجاري:

يعتبر تدهور معدل التبادل التجاري من بين العوامل الرئيسيةالخارجية التي ساهمت بدرجة كبيرة في تزايدالمديونيةالخارجية للدول المتخلفة و منها الجزائر، فانخفاض أسعار صادرات البلدان المتخلفة من النفط و المواد الأولية الأخرى، وارتفاع أسعار أرادات‌ها من السلع الرأسمالية والمنتجات الصناعية جعل معدل التبادل في غير صالحها، وقد شهد هذا المعدل بالنسبة للجزائر تدهورا في معظم الفترات.[2]

ب- تقلبات أسعار الصرف:

لقد كانت للتقلبات الحاصلة في أسعار صرف الدولار، أثرا كبيرا على تزايدالمديونيةالخارجية للدول المتخلفة ومن بينها الجزائر، ذلك أن الصادرات النفطية التي تعتبر المصدر الرئيسي للعملات الأجنبيةيتم تقييمها بالدولار، لكن عمليةتحصيل‌ها تتم في الغالب بعملات صعبة أخرى غير الدولار، كالفرنك الفرنسي والمارك الألماني... الخ. وعلى ذلك فإن أي انخفاض يطرأ على سعر صرف الدولار سوف ينعكس سلبا على حصيلة الصادرات، مما

[1]- الهاشمي بوجعدار ، مرجع سبق ذكره ،ص.100

[2]- مرجع نفسه، ص.102

يجعلهاغيركافيةلتمويلعمليةالتنمية الأمر الذي يدفع البلد إلى طلب المزيد من القروض الخارجية لسد النقص الحاصل في تلك الحصيلة من الصادرات.[1]

ج- الشروط الصعبة المفروضة على القروض الممنوحة:

تعتبر الشروط الصعبة التي تفرضها البنوك والمؤسسات المالية على القروض التي تمنحها من بين العوامل الخارجية الهامة التي زادت من أعباء المديونيةالخارجية للبلدان المدينة، ومن بينها الجزائر التي تعتبر ظاهرة خوصصة الدين الخارجي فيها العامل الرئيسي في تغيير شروط الاقتراض لغير صالحها، وتتمثل هذه الشروط أساسا في ارتفاع معدل الفائدة، وانخفاض مدة استحقاق القروض الممنوح.[2]

3- آثار المديونية الخارجية على الاقتصاد:

لقد كان لأزمة المديونيةالخارجية آثارا سلبية في كثير من النواحي الاقتصادية والاجتماعية نذكر منها ما يلي:

أ- الآثار على القدرة الرئيسية للاستيراد:

إن جودة قيمة منتجات الدول الغربية جعل من أسواق الدول النامية مركز كل المبيعات الأجنبية و بالتالي كساد محلي بسبب إتباع المستهلك المنتجات المستوردة وتفادي المنتجات

[1]- الهاشمي بوجعدار، مرجع سابق، ص102

[2]- نفس المرجع، ص103-102

المحلية التي لا تناسب متطلباته جعل هذه الدول تقع في اقتراض و تلغي بعض المشاريع من أجل خدمة الدين واستيراد المنتوجات موجودة في أسواقها.[1]

ب-أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات:

تعاني الدول النامية من وجود عجز هيكلي مستمر في موازين مدفوعاتها نتيجة تضاعف حجم الخدمات بمعدلات كبيرة من جهة وتفاقم الديون من جهة أخرى مما جعلها تقع في استدانة مرة أخرى للوفاء بأعباء الديون السابقة.[2]

جـ- الآثار على الإنتاج والناتج الداخلي الخام:

لقد كان لتزايد أعباء المديونيةالخارجية للجزائر آثارا سلبية على الإنتاج والناتج المحلي بسبب أن جهاز الإنتاج القائم يحتاج إلى تموين مستمر من العالم الخارجي على شكل مواد أولية ومواد وسيطة، بالإضافة إلى الآلات والمعدات وقطع الغيار اللازمة لصيانةهذا الجهاز من أجل ضمان استمراريةعملية الإنتاج به وتحت ضغط أعباء المديونيةالخارجية فقد اضطرت الجزائر إلى الضغط على وارداتها من تلك المواد والسلع الوسيطة.[3]

[1]- بن كاملة محمد عبد العزيز، مرجع سابق ، ص76

[2] - المرجع سبق ذكره، ص.76

[3]- الهاشمي بوجعدار، مرجع سابق، ص104

4- أثر تقلبات أسعار النفط على المديونية الخارجية خلال الفترة (2000-2022):

جدول رقم (02): حجم المديونية الخارجية خلال الفترة (2000-2022).

السنوات	المديونية الخارجية	السنوات	المديونية الخارجية
2000	25 537,90	2011	4 442,60
2001	22 790,80	2012	3 741,52
2002	22 996,61	2013	3 458,36
2003	23 689,19	2014	3 796,37
2004	22 347,74	2015	3 003,42
2005	17 347,50	2016	3 817,71
2006	6 026,78	2017	3 954,15
2007	5 915,39	2018	3 992,80
2008	6 045,08	2019	3 829,87
2009	5 792,19	2020	3 449,38
2010	5 803,14	2021	3 070,40

المصـــــــــدر: https://www.bank-of-algeria.dz فتـــــــــرة الاطـــــــــلاع 15: 10; 10/05/ 2023

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تراجع مخزون المديونية الخارجية في الجزائر حيث انتقلت من 25537.90مليون دولار سنة 2000 إلى 5915.39 مليون دولار سنة 2006، حيث يجدر بالذكر أن سنة 2006 سجلت انخفاضا قويا للدين العمومي الخارجي وهذا ما تفسره الإيرادات المالية التي بدأت تتحسن مع مطلع سنة 2000، واستمر هذا الانخفاض إلى أن بلغ 3070.40 مليون دولار سنة 2021 وهذا راجع إلى إقرار الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة عام 2005 حيث قرر وقف الاستدانة من الخارج والسداد المسبق لكامل الديون الخارجية.

المطلب الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على احتياطي الصرف والاستثمار الأجنبي.

اعتمدت الجزائر منذ استقلالها إلى يومنا هذا في جلب احتياجاتها من العملة الصعبة على تصدير المحروقات (النفط)، حيث أصبحت هذه الأخيرة المصدر الوحيد والأساسي لتكوين احتياطي الصرف الذي يعتبر وسيلة أمن اقتصادي لمواجهة الصدمات الخارجية.

1- مفهوم احتياطي الصرف:

يقصد باحتياطي الصرف تلك الأصول التي ترغب الحكومات في الاحتفاظ بها، لأن حكومات الدول الأخرى تقبلها في تسوية الديون والمعاملات الدولية، وبناءا على قابلية هذه الأصول للقبول في المعاملات الدولية، فإن حكومات الدول المختلفة تسعى دائما إلى تكوين هذه الأصول والاحتفاظ بها، لاستخدامها كاحتياطات وطنية في الفترات التي يحدث فيها عجز طارئ أو مؤقت في موازين مدفوعاتها، حتى لا تضطر لإجراء تغيرات أساسية غير مرغوبة في سياساتها وأهدافها.[1]

[1]- رمزي زكي،الاحتياطات الدولية وأزمة الديون الخارجية، دار المستقبل العربي،الطبعة الأولى، 1994م ،ص83

– ويمكن تعريف احتياطي الصرف بأنه هامش آمن يتم اللجوء إليه من طرف السلطات النقدية، للحفاظ على استقرار أسعار الصرف (قيمة العملة)وكذلك يتم استخدامه لمواجهة الإختلالات والمشاكل الظرفية، ولكن لا يجب الإفراط في هذه النسبة لأن ذلك يؤدي إلى تجميد أموال الاقتصاد وتضييع فرص الاستثمار.[1]

– ويعرفها صندوق النقد الدولي على أنها "الأصول الخارجية الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية الخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات التمويلية، أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة، ويجب أن تكون الأصول الاحتياطية أصولا بالعملة الأجنبية وموجودة فعلا"[2]

نستخلص مما سبق التعريفالتالي:الكميات النقدية التي يحتفظ بها المصرف أو الدولة لأهداف معينة، وتكون بالعملة الأجنبية وموجودة فعلا.

2- مكونات احتياطي الصرف:

يتكون احتياطي الصرف من:[3]

- رصيد الدولة من الذهب الموجود بالبنك المركزي.
- الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية القوية كالدولار، الجنيه الإسترليني والأورو وغير ذلك من العملات، والموجودة تحت حوزة البنك المركزي.

[1]– رمزي زكي ، مرجع سابق ذكره، ص83

[2]– صندوق النقد الدولي، .2009

[3] – عائشة موزاوي، تأثير تقلبات أسعار النفط على احتياطي الصرف في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 06، ع،02، جامعة يحيى فارس المدية، 2018، ص 109.

- حق الدولة للسحب من صندوق النقد الدولي في حدود الشريحة الائتمانية.
- حقوق السحب الخاصة التي يخصصها صندوق النقد الدولي للبلد.
- الهبات والمساعدات بالعملة الصعبة.
- طاقة أو قدرة الدولة على الاقتراض الخارجي.

- التسهيلات المتراكمة: ويقصد بها تلك التسهيلات التي تتم حينما يقبل البلد المدين أن يستخدم البلد الدائن له رصيده في تسوية مدفوعاته الخارجية، والمثل الواضح على هذه التسهيلات المتراكمة" الأرصدة الإسترلينية" التي تكونت للمستعمرات والبلاد التابعة لإنجلترا في غمار الحرب العالمية الأخيرة.

2- أثر تقلبات أسعار النفط على احتياطي الصرف خلال فترة الدراسة:

جدول رقم (03): تطور احتياطي الصرف خلال الفترة (2000-2022).

السنوات	احتياطي الصرف	السنوات	احتياطي الصرف
2000	11.9	2011	182.22
2001	17.96	2012	190.01
2002	23.11	2013	194.01
2003	32.94	2014	178.93

153.2	2015	43.11	2004
114.1	2016	56.18	2005
97.3	2017	77.78	2006
79.8	2018	110.18	2007
62.7	2019	143.1	2008
48.2	2020	148.91	2009
45.3	2021	162.22	2010

المصدر https://www.bank-of-algeria.dz/ : فترة الاطلاع 15: 15; 2023 /05/10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتياطات الصرف شهدت ارتفاعا منذ سنة 2000 أين كانت تقدر ب 11.9 مليوندولار وأصبحت سنة 2013 تقدر ب 194.01 مليون دولار، وهذا راجع لارتفاع أسعار النفط حيث فاقت أسعار النفط 100 دولار للبرميل وذلك راجع إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط بالإضافة إلى انخفاض مخزون الولايات المتحدة الأمريكية وزيادة النمو في كل من الهند والصين. بعد ذلك و ابتداء من سنة 2014 شهد احتياطي الصرف انخفاضا رهيبا بعد الصدمة التي أصابت أسواق النفط العالمية في المنتصف الثاني من سنة 2014 حيث وصل سعر البرميل الواحد إلى أدنى مستوياته.

المبحث الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الجزائري داخليا.

يعتمد الاقتصاد الجزائري اعتمادا كليا على قطاع المحروقات، حيث تتوقف كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسات التنموية على عائدات تصديره، ونظرا لتبعية الاقتصاد الوطني إلى هذا القطاع تبقى الجزائر أكبر دولة متأثرة من تقلبات الأسعار، ويمكن معرفة ذلك من خلال الآثار التي تخلفها هذه التقلبات على بعض مؤشرات الاقتصاد الداخلي.

سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة انعكاسات تقلبات أسعار النفط على كل من الوضعية المالية للميزانية العامة والناتج المحلي الإجمالي والتضخم والبطالة.

المطلب الأول: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة.

تكتسب الموازنة أهمية خاصة في اقتصاديات الدولة الجزائرية بوصفها إحدى أدوات التخطيط المالي المهمة لتحقيق أهداف الحكومة وسياستها وبرامجها، حيث تعتمد على الإيرادات البترولية كمصدر تمويلي مهم ويتجلى هذا من خلال نسبة مساهمة الجباية البترولية، هذه الأخيرة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بأسعار النفط عالميا والتي ترتفع بارتفاع الأسعار وتنخفض بانخفاضها.

1- تعريف الميزانية العامة للدولة:

هي عبارة عن وثيقة محاسبية وقانونية ومالية مصادق عليها من السلطة التشريعية المختصة، تحدد نفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة زمنية مقبلة[1] ،تقدر الموارد والنفقات النهائية

[1] – ناشد سنوري، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000م، ص275

للدولة وترخص بها، من أجل تسيير المرافق العمومية ونفقات التجهيز العمومي والنفقات برأسمال[1].

– هي توقع وإجازة لنفقات وإيرادات الدولة العامة عن فترة زمنية مقبلة؛ سنة في المعتاد، تعبر عن أهدافها الاقتصادية والمالية.[2]

فالميزانية العامة وثيقة مرخصة من السلطة التشريعية تتضمن إيرادات و نفقات الدولة والمتوقع تحصيلها و تنفيذها خلال فترة زمنية، جرت العادة أن تكون محددة بسنة ميلادية واحدة.

2- مبادئ الميزانية العامة:

يتعين على السلطة المتخصصة تحديد المبادئ التالية وهي بصدد تحضير الميزانية العامة للدولة:[3]

– مبدأ وحدة الميزانية.

– مبدأ عدم التخصيص.

– مبدأ سنويةالميزانية.

– مبادئ عموميةالميزانية

– مبدأ توازن الميزانية.

---

[1] – جمال لعمارة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر، القاهرة، 2004م، ص 30

[2]– عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام– مدخل لدراسة السياسات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003م، ص235

[3]– عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، مقدمة في الاقتصاد العام، مصر، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998، ص 139

3- انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة خلال فترة الدراسة:

تتأثر الميزانية العامة للجزائر بتأثر إيرادات الجباية البترولية المرتبطة بدورها بتقلبات أسعار النفط، ووفقا لهذا المنطلق سوف نتطرق إلى تأثير تقلبات أسعار النفط على الإيرادات العامة وعلاقة ذلك برصيد الميزانية وذلك خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2022.

جدول رقم (04): تطور رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (2000-2022)..

السنوات	جباية بترولية	جباية بترولية	إجمالي الإيرادات	رصيد الميزانية
2000	1213.2	354.9	1578.1	400.06
2001	1001.4	488.5	1505.5	184.53
2002	1007.9	595.1	1603.2	52.7
2003	1350	616.4	1966.6	284.2
2004	1570.7	652.5	2229.7	337.9
2005	2352.7	724.1	3082.6	1030.6
2006	2799	840.5	3639.8	1186.8
2007	2796.8	833.1	3687.8	579.3
2008	4088.6	1022.1	5111	999.5

570.3	3676	1263.3	2412.7	2009
74	4392.9	1478.8	2905	2010
63.5	5790.1	1810.4	3979.7	2011
677.3	6339.3	2155	4184.3	2012
66.7	5940.9	2262.8	3678.1	2013
1257.3	5738.4	2349.9	3388.4	2014
2553.2	5103.1	2729.6	2373.5	2015
2341.4	51101	3329	1781.1	2016
1662.2	6182.8	3810.3	2372.5	2017
1147.7	6826.9	3939.8	2887.1	2018
1139.0	6601.6	3933	2668.5	2019
1261.9	5640.9	3719.4	1921.6	2020
842.0	6586.6	3977.5	2609.2	2021
				2022

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال النتائج تذبذب رصيد الميزانية العامة من سنة لأخرى.فبعد الفائض المسجل سنتي 2000-2001 والمقدر ب (400.6 و 184.53) على التوالي انخفض سنة 2002 إلى 52.7 مليار دينار، ليرتفع بعدها ويستمر في الارتفاع إلى غاية 2006 أين قدر ب 1186.8 نتيجة ارتفاع أسعار النفط، لكن بداية من 2009 إلى غاية نهاية فترة الدراسة سجل رصيد الميزانية عجزا مستمرا بالرغم من ارتفاع أسعار النفط، ويعود هذا العجز المستمر إلى الإخلالات بين النفقات والإيرادات العامة، حيث تعرف النفقات العامة زيادات مستمرة بفعل السياسات التوسعية التي انتهجتها الحكومات الجزائرية في السنوات الأخيرة إضافة إلى محاولة تسديد الديون الخارجية، وبالرغم من تزايد أسعار النفط الجزائري. ويمكن القول أن الفترات التي ترتفع فيها أسعار النفط يلاحظ فيها تقليص للعجز الموازني مقارنة بالفترات التي تشهد انخفاضا لأسعار النفط.

نستنتج مما سبق أن مساهمة إيرادات الجباية البترولية في إجمالي إيرادات الدولة يشكل نسبا عالية وهو ما يبرز مدى أهمية الجباية البترولية في هيكل ميزانية الدولة، وأنها ترتبط ارتباطا شديدا بتقلبات أسعار النفط، أما فيما يخص الجباية خارج المحروقات وبالرغم من أهميتها في تحقيق الميزانية العامة للدولة إلا أنها هي الأخرى تتأثر بتأثر الجباية البترولية.

المطلب الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي.

تتميز الدول النفطية عن باقي دول العالم بارتباط معدلات نموها الاقتصادي بمستويات أداء قطاع المحروقات، والجزائر كغيرها من الدول المصدرة للنفط يعتبر القطاع النفطي فيها يسهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي.

1- مفهوم الناتج المحلي الإجمالي:

يعكس مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الأنشطة الاقتصادية التي عمل المجتمع على إنتاجها خلال فترة زمنيةمعينة غالبا سنة. كما يستخدم في التحليلاتالاقتصادية التي يقومبهاالاقتصاديون لمعرفة أداء الاقتصاد في الدولة والتنبؤ كذلك بالوضع المستقبلي من حيث معدل النمو أو الانكماش المتوقع على المدى القصير.[1]

- هو القيمة النهائية للسلع والخدمات المنتجة أثناء عام كامل بواسطة وسائل الإنتاج المملوكة من قبل أبناء بلد معين.[2]

ومنه نستنتج أن الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع ما تم إنتاجه خلال سنة كاملة من طرف دولة ما.

2- مكونات الناتج المحلي الإجمالي:

يشمل الناتج المحلي الإجمالي كل ما يتم إنتاجه من سلع وخدمات نهائية داخل الحدود الجغرافية للدولة من قبل مواطني الدولة أو من قبل الأجانب الذينيعملون داخل الدولة، كما قد

[1]- مجلة التمويل والتنمية، "العودة للأساسيات "ما هو الناتج المحلي الإجمالي"، صندوق النقد الدولي، 2018

[2]- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومؤسسات الإمام الصدر، والبنك الدولي، معجم مفاهيم التنمية، ص 173.

يتضمن في بعض الدول جانبا من الإنتاج غير المسوق، مثل خدمات الدفاع أو التعليم التي تقدمها الحكومة.[1]

3- أثر تغيرات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من 2000 إلى 2022:

عرف الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر عدة تطورات خلال الفترة مابين 2000-2022 كما هو موضح في الجدول رقم (05).

جدول رقم (05): تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2022).

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنوات	(أسعار النفط (دولار/البرميل	الناتج المحلي الإجمالي
2000	27.6	4123.5
2001	23.1	4227.1
2002	24.3	4521.8
2003	28.2	5247.5
2004	36	6150.4
2005	50.6	7563.6

[1]-ILO (2002)."Decentwork and the informaleconomy".International laborconference, 90th session, p 126.

8520.6	61	2006
9306.2	69.1	2007
10993.8	94.4	2008
9968	61	2009
11911.6	77.4	2010
14526.6	107.5	2011
16115.4	109.5	2012
16569.6	96.2	2013
17205.1	49.5	2014
16591.9	26.5	2015
17514.6	49.5	2016
18876.2	26.5	2017
20452.3	72.1	2018
20428.3	62.4	2019
18723.5	42.1	2020

2021	74.1	22021.5
2022	81.1	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

يتبين من خلال قراءة نتائج الشكل أعلاه أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر عرف في بداية فترة الدراسة مستويات منخفضة، وهذا راجع لانخفاض أسعار البترول حيث بلغ سنة 2008 ما قيمته 10993.8 مليار دينار جزائري بعدما كانت قيمته 4123.5 سنة 2000 ، ومع حلول سنة 2011 ارتفعت أسعار النفط بطريقة غير مسبوقة وأدى ذلك إلى تسجيل تحسن كبير ومستمر في الناتج المحلي الإجمالي إلى غاية نهاية فترة الدراسة. إلا أنه في السنوات الأخيرة وحتى مع انخفاض أسعار النفط فإن مستويات الناتج المحلي عرفت ارتفاعا ويمكن إرجاع ذلك إلى بعض الإصلاحات الاقتصادية ومنها تخصيص مبالغ مالية ضخمة من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي.

المطلب الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التضخم والبطالة.

يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع تكاليف إنتاج الشركات في الدول الصناعية، مما ينعكس على أسعار السلع والمنتجات النهائية وهذا ما يؤدي إلى التضخم.

أولا: التضخم.

1- تعريفه:

التضخم كظاهرة اقتصادية هي نتاج الخلل بين فيض النقد وفيض الناتج، أي بين العدد النقدي والعدد الإنتاجي بحيث ينعكس ذلك النتاج في الخلل في صورة صدمة تضخمية يعبر عنها

بارتفاعات تضخمية في مستويات الأسعار تنشأ إما من المدد النقدي أو المدد العيني، فالظاهرة تعبر عن كل زيادة في التداول النقدي لا تقترن بزيادة في الإنتاج أو عن نقص في الإنتاج دون زيادة العدد النقدي.[1]

ويعرف التضخم بأنه[2]: "حركة صعوبة للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض". كما أن الزيادة في كمية النقود، و الزيادة في تيار الإنفاق النقدي، يؤدي بالنظام الاقتصادي إلى حالة التضخم، وهذا ما يعوض انخفاض سرعة تداول النقود عن الزيادة في كمية النقود، بحيث يبقى الحجم الكلي لتيار الإنفاق النقدي على حاله، إلا أنه قد تصاحب الزيادة في الإنفاق النقدي زيادة متناسية في عرض السلع و الخدمات بحيث لا تؤدي هذه الزيادة إلى التضخم ، و إنما توفر للتضخم النقدي أسباب الوجود إذا لم تصادف الزيادة في تيار الإنفاق النقدي زيادة مقابلة في العرض الكلي للسلع و الخدمات.

كما يعرف بكونه: " ارتفاع غير متوقع في الأسعار، كما يتولد عن زيادة حجم تيار الإنفاق النقدي، بنسبة أكبر من الزيادة في عرض السلع و الخدمات".[3]

مما سبق، يمكن تعريف التضخم بأنه ارتفاع في مستوى الأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب مقارنة بما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة.

2- أسباب التضخم:

يرجع سبب التضخم للطلب أو العرض، وفي بعض الأحيان إلى الاختلالات الهيكلية الموجودة باقتصاديات الدولة، ومن أسباب التضخم نجد:

---

[1]- وضاح نجيب، التضخم والكساد الأسباب والحمول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، 2011، ص 15

[2]- حسين بن سالم جابر الزبيدي، التضخم والكساد،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،الأردن، ط1، 2011، ص32

[3]- محمد زاكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك ، دار النهضة لعربية للنشر، القاهرة، 1990، ص 91

2-1- العوامل الدافعة بالطلب الكلي إلى الارتفاع:

ويسمى أيضا سحب الطلب أو المشترين. وفق هذا السبب يرجع الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى وجود فائض في الطلب الكلي على السلع و الخدمات الذي لا يقابله أبدا زيادة في العرض ويرجع ذلك لأسباب نذكر منها:[1]

- زيادة الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري.
- التوسع في فتح الاعتمادات من قبل المصارف.
- العجز المالي في ميزان المدفوعات.
- تمويل العمليات الحربية.
- التوقعات و الأوضاع النفسية.

2-2- العوامل الدافعة بالطلب الكلي نحو الانخفاض:

بما أن التضخم يعود إلى اختلال العلاقة بين الطلب الكلي الفعال وما يقابله من معروض السلع و المنتجات عن مستوى التشغيل الكامل ، فإن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في كفاية الطلب الكلى الفعال يعود الأمور كثيرة منها:[2]

- تحقق مرحلة الاستخدام التام للاقتصاد الوطني.
- عدم كفاية الجهات الإنتاجي.

[1] – بلعزوز بن علي،محاضرات في النظريات والسياسات النقدية،، ط2، الجزائر، 2004، ص 149-151.

[2]– المرجع نفسه، ص152

- النقص في رأس المال العيني.

3- آثار التضخم:

إن التضخم كظاهرة نقدية له من الآثار الاقتصادية والاجتماعية ما يتجاوز خاصيته النقدية وكون هذه الظاهرة تعيق مسار التنمية في اقتصاديات دول العالم فإنه من الصعب حصر آثارها ، و فيما يلي أهم هذه الآثار:

3-1- الآثار الاقتصادية:

ينتج عن التضخم آثار بالغة الأهمية على مستوى التشغيل و الإنتاج في الاقتصاد بالإضافة إلى ذلك أنه يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الحقيقي و الثروة بين أفراد المجتمع.[1]

تودي إعادة توزيع الدخل الحقيقي و الثروة إلى زيادتهما لفئة وانخفاضهما لفئة أخرى و ما ينجم عنه من آثار بعيدة المدى على النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى الآثار المباشرة التي يحدثها على الاقتصاد إذا كان الاقتصاد في مرحلة قريبة من مستوى التشغيل الكامل فإن زيادة الطلب الكلي و ارتفاع الأسعار يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج لكن بمعدلات منخفضة ، و كلما اقترب الاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل كلما اقتربت مرونة الإنتاج من الصفر، مما يزيد في حدة ارتفاع الأسعار.[2]

3-2- الآثار الاجتماعية:

[1]- بلعزوز بن علي ،مرجع سبق ذكره، ص154-153

[2]- خالدية بن عوالي، استخدام العوائد النفطية، دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران2 ،الجزائر، 2016-2015

يؤدي التضخم إلى مشكلة عدم العدالة في توزيع الدخل والثروة، وهو بذلك يسبب عدم وجود عدالة اجتماعية و يزيد الفجوة بعدم عدالة توزيع الدخل لاتساع الفجوة بين الأفراد ذوي المداخيل المرتفعة و بين الأفراد ذوي المداخيل المنخفضة و حتى المتوسطة ، مما قد يولد و يخلق أمراضا اجتماعية خطيرة، يضاف إلى ذلك أن التضخم يصب في مصلحة الأغنياء و أصحاب السوق السوداء، لذا تنتفي هنا المعايير الأخلاقية في النشاط الاقتصادي في أوقات التضخم، و يترتب على التضخم أيضا ظهور أسواق البائعين التي يستطيع البائعون أن ينتجوا و يبيعوا فيها ما يشاءون من سلع و خدمات بغض النظر عن جودتها، وهذا يؤدي إلى تدهور نوعية ما ينتج ، مما يثري عدم رضا المواطنين و الجماعات التي تفقد ثقتها في الحكومة، و بالتالي يؤدي التضخم إلى ضعف في التنظيم الأساسي في الدولة ، و يتولد نتيجة لذلك أحيانا ثورة ضد الحكومة، و قد يؤدي إلى حدوث تغييرات سياسية إضافة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.[1]

4-انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر 2000-2022:

يؤثر تغيير سعر النفط على معدلات التضخم، حيث عرفت معدلات التضخم في الجزائر عدة تطورات خلال فترة الدراسة، والجدول (06) يبين ذلك:

[1] – الطيب عبد اللاوي وآخرون، أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر (1985-2015)،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2016-2017م،

جدول رقم (06): تطورات معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022).

الوحدة: %

السنوات	أسعار النفط (دولار/البرميل)	معدل التضخم
2000	27.6	4.9
2001	23.1	5.7
2002	24.3	3.9
2003	28.2	4.5
2004	36	3.9
2005	50.6	1.4
2006	61	2.3
2007	69.1	3.7
2008	94.4	4.9
2009	61	5.7
2010	77.4	3.9
2011	107.5	4.5

2012	109.5	8.9
2013	96.2	3.2
2014	49.5	2.9
2015	26.5	4.8
2016	49.5	6.4
2017	26.5	5.6
2018	72.1	4.3
2019	62.4	1.6
2020	42.1	2.4
2021	74.1	7.2
2022	81.1	9.3

المصدر :https://www.bank-of-algeria.dz/ فترة الاطلاع 10: 11; 05/11/ 2023

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معدلات التضخم في الجزائر عرفت تذبذبات كبيرة خلال فترة الدراسة، حيث شهد الاقتصاد الجزائري معدلات تضخم منخفضة ابتداء من 2000

وهذا راجع للإجراءات الصارمة الذي فرضها صندوق النقد الدول يفي إطار تجسيد برنامج التعديل الهيكلي، ليرتفع سنة 2012 بنسبة 8.9%، ثم انخفض ليعود إلى الارتفاع سنة 2015 مسجلا 4.8%، واستمر في الارتفاع في السنوات الأخيرة وهذا نتيجة ارتفاع أسعار المواد المصنعة و الفلاحية إضافة إلى ركود مستويات العرض الكلي وارتفاع معدلات السيولة دون وجود أي أثر إنتاجي مما يدل على ضعف الاقتصاد الوطني.

ثانيا: البطالة.

1- تعريف البطالة:

تعرف البطالة على أنها الفرق بين مستوى العمل المعروض عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل وبين حجم العمل المطلوب عند تلك المستويات لمدة زمنية معينة.[1]

كما وتعرف البطالة بأنها جميع الأفراد سواء كانوا ذكورا أم إناثا وفي سن العمل ولا يعملون في أي عمل سواء كان بأجر أم لحسابِهم الخاص، وكانوا مستعدين للعمل، ويستعملون إجراءات أو خطوات معينة للبحث عن عمل.[2]

في التعريف الشاسع للبطالة الذي أوصت به منظمة العمل الدولية، والذي ينص على أن " العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل و هو قادر على العمل و راغب فيه و يبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده "[1]

[1]- صلاح الدين نامق، النظم الاقتصادية المعاصرة وتطبيقاتها، الطبعة الأولى، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1965

[2]- منظمة العمل العربية، 2003، ص.20

ويقصد بالبطالة في المفهوم الاقتصادي: التوقف عن العمل أو عدم توافر العمل لشخص قادر عليه وراغب فيه، وهو ما يطلق عليه مصطلح العاطل.[2]فالبطالة هي العدد الإجمالي للأفراد في المجتمع القادرين على القيام بالأعمال ولكن لم يتمكنوا من الحصول على عمل لهم.

2- أنواع البطالة:

يمكن تحديد أنواع البطالة فيما يلي:

2-1- البطالة الاحتكاكية:

هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق و المهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني. يتمتع العمال المؤهلين العاطلين بالالتحاق بفرص العمل المتاحة. و هي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل و أصحاب الأعمال، كما تكون بحسب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن العمل.[3]

وقد تنشأ عندما ينتقل عامل من منطقة أو إقليم جغرافي إلى منطقة أخرى أو إقليم جغرافي آخر، أو عندما تقرر ربة البيت مثلا الخروج إلى سوق العمل بعد أن تجاوزت مرحلة تربية أطفالها و رعايتهم.[4]

---

[31]- اسر محمد جاد الله محمود، العولمة والفقر في مصر، ملتقى دولي: قضايا العولمة وتأثيرها على الدول النامية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 2006، ص.07

[2]-http://www.siironline.org/

[3]- علي غربي، عولمة الفقر، يوم دراسي تحت عنوان: التحديات المعاصرة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2002، ص.65

[4] - إبراهيم توهامي وآخرون، العولمة والاقتصاد غير الرسمي، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004، ص 131.

2-2- البطالة الهيكلية:

إن هذه البطالة جزئية، بمعنى أنها تقتصر على قطاع إنتاجي أو صناعي معين، و هي لا تمثل حالة عامة من البطالة في الاقتصاد. يمكن أن ينتشر هذا النوع من البطالة في أجزاء واسعة ومتعددة في أقاليم البلد الواحد. ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتحولات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة، ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة.[1]

تعرف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف و التباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة و هيكل الطلب عليها.[2]

2-**3**- البطالة الدورية أو الموسمية:

ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة ركود قطاع العمال و عدم كفاية الطلب الكلي على العمل كما قد تنشأ نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية. يفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد المعني بالظاهرة.تعادل البطالة الموسمية الفرق الموجود بين العدد الفعلي للعاملين و عددهم المتوقع عند مستوى الإنتاج المتاح و عليه فعندما تعادل البطالة الموسمية الصفر فإن ذلك يعني أن عدد الوظائف الشاغرة خلال الفترة يساوي عدد الأشخاص العاطلين عن العمل.[3]

[1]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مواجهة العولمة ضرورة بالنسبة للبلدان الضعيفة، الجزائر، 2001، ص.24.

[2] - المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول سنة 2006، الجزائر، 2007، ص 39.

[3] - Conseil national économique et social en coopération avec le programme des nations unies pour le développement, rapport national sur le développement humain, Alger, 2006, p 35.

3- أسباب تفشي البطالة في الجزائر:

يمكن حصر أهم الأسباب التي تقف وراء تنامي الظاهرة في الجزائر في النقاط التالية:[1]

- إخفاق خطط التنمية الاقتصادية.

- فشل برامج التخطيط الاقتصادي و تفاقم أزمة المديونية الخارجية.

- نمو قوة العمل.

- استناد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات وضعف الباقي الذي لا يمثل سوى 2% من الميزان التجاري الجزائري.

- تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة في الجزائر.

4- تأثير أسعار النفط على البطالة في الجزائر:

إن تأثير صدمات أسعار النفط في السوق العالمية له انعكاسات مختلفة على سوق العمل والتغيرات الحاصلة في البطالة والأجور، حيث شهدت معدلات البطالة في الجزائر تذبذبا كبيرا نتيجة التغيرات الحاصلة في أسعار النفط والذي لها أثر كبير على معدلات البطالة في الجزائر، والجدول (07) يوضح مراحل تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2022:

[1]- Conseil national économique et social en coopération avec le programme des nations unies pour le développement, rapport national sur le développement humain, Alger, 2006, p 35

جدول رقم (07): تطورات معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2022).

الوحدة: %

السنوات	أسعار النفط (دولار/البرميل)	معدل البطالة
2000	27.6	29.5
2001	23.1	27.3
2002	24.3	25.6
2003	28.2	23.7
2004	36	17.6
2005	50.6	15.3
2006	61	12.5
2007	69.1	13.8
2008	94.4	11.3
2009	61	10.1
2010	77.4	9.9
2011	107.5	10.0

10.9	109.5	2012
9.8	96.2	2013
10.6	49.5	2014
11.2	26.5	2015
10.5	49.5	2016
11.7	26.5	2017
11.7	72.1	2018
12.5	62.4	2019
13.0	42.1	2020
13.4	74.1	2021
15.3	81.1	2022

المصدر: بنك الجزائر

الارتفاع المستمر لأسعار النفط بداية من سنة 2000جعل الاقتصاد الجزائري يعرف ازدهارا كبيرا، حيث ارتفع حجم الاستثمارات ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2000-2004، مما أدى إلى إعادة تنشيط الطلب الكلي ودعم النشاطات التي تقدم قيمة مضافة وتوفر مناصب الشغل مما أثر على معدلات البطالة حيث انخفضت من 29.5% سنة 2000 إلى 9.9% في 2010، إلا أنه ومع انخفاض أسعار النفط في السنوات الأخيرة عرفت معدلات البطالة ارتفاعا طفيفا مسجلة 11.7% سنة 2018 ، ويرجع ذلك إلى البرامج الحكومية المطبقة والتي تهدف إلى القضاء على البطالة من خلال برامج دعم وتشغيل الشباب والذي يهدف إلى الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر.

خلاصة الفصل الثالث:

يعتبر النفط مصدرا هاما للطاقة تعتمد عليه الدول الصناعية الكبرى في تحقيق تقدمها، وهو بالنسبة للدول المنتجة المورد الأساسي الذي يساهم في جلب العملة الصعبة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبمرور الزمن أصبح النفط جزءا مهما من التجارة العالمية وأصبحت أسعاره تتحكم في اقتصاد دول كاملة، حيث أن أسعار النفط تتحدد حسب قوى العرض والطلب في السوق العالمي والتي لم تعرف الاستقرار أبدا مما جعل هذه الأخيرة تعرف تذبذبا طوال الوقت، والجزائر كغيرها من الدول النامية تعتمد على مداخيل البترول بصفة أساسية في تنفيذ مشاريعها التنموية مما يجعل الاقتصاد الجزائري متوقف على التقلبات الحاصلة في أسعار النفط.

تناولنا في هذا الفصل انعكاسات تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الجزائري 2000-2022، ومن خلال ذلك تبين أن لأسعار النفط أثر كبير على وضعية الاقتصاد الوطني خارجيا وداخليا خلال فترة الدراسة، حيث خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط وتدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر، إضافة إلى كونه يعتر المصدر الأهم للاحتياطات الوطنية من العملة الصعبة، لذا فإن التطورات التي تحصل على مستوى أسعار النفط تنعكس على أداء وسلوك مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

فارتفعت أسعار النفط بداية الألفية وتحسنت الأوضاع الاقتصادية للبلد سواء على مستوى التوازنات الداخلية أو الخارجية إذ تحسن رصيد الميزان التجاري والميزانية العامة ومعدلات الناتج الداخلي الخام كما سمح هذا الارتفاع من تكوين احتياطي صرف وتم مسح المديونية الخارجية، لكن ما إن رسم الاقتصاد الجزائري معالم الخروج من تداعيات أزمة المديونية سنة 1986، حتى جاءت أزمات نفطية أخرى، آخرها أزمة 2014 والتي أثرت على جميع توازناتها.

وبالتالي هناك تبعية مطلقة للاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات، وبهذا فمن الضروري البحث عن بدائل أخرى أكثر ديمومة واستمرارية وذلك من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية وكذا الطاقات المتجددة خاصة وأن الجزائر تملك إمكانيات كبيرة في هذا المجال تؤهلها للنهوض بالاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات.

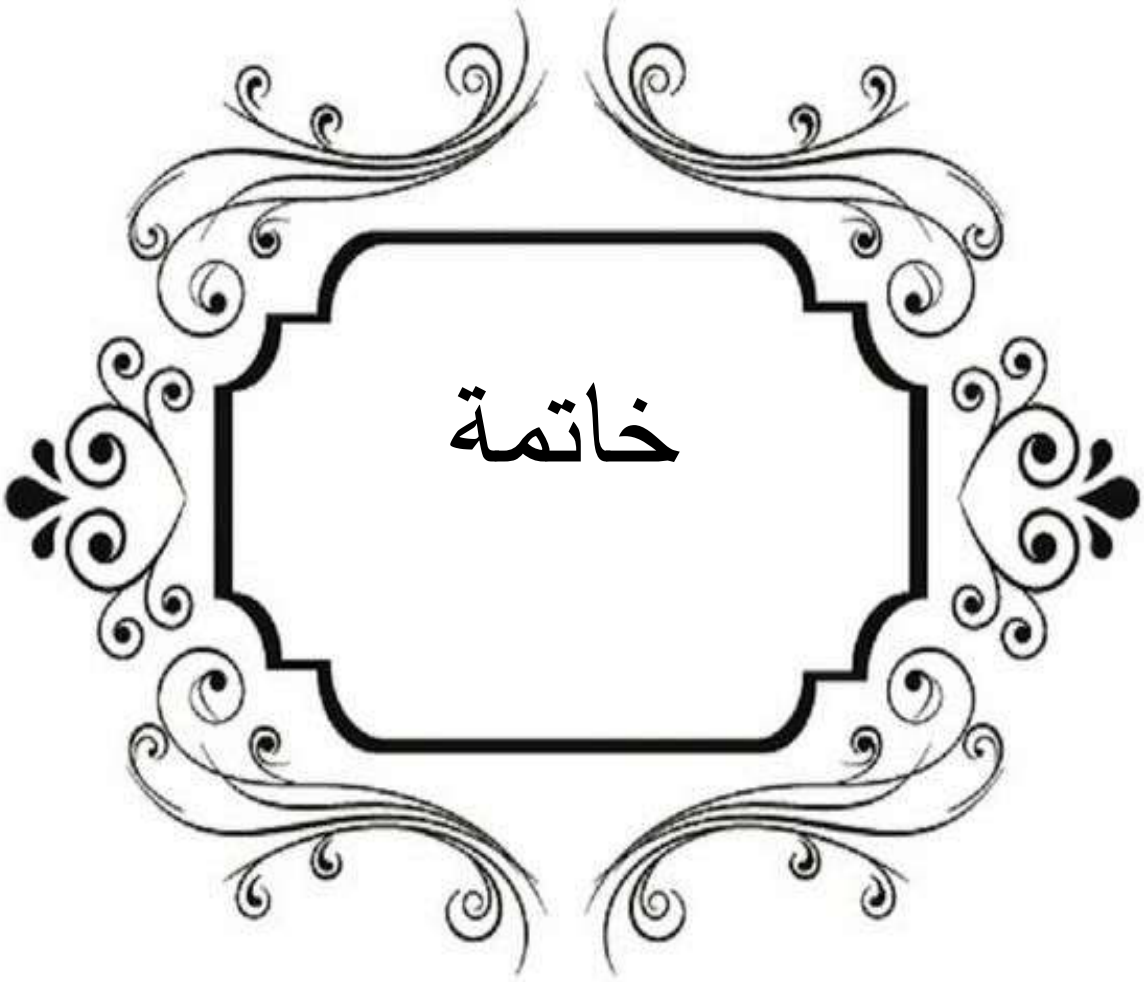
خاتمة

تعاني السوق النفطية العالمية من توالي تقلبات الأسعار التي كان لها الأثر الكبير على مختلف الأطراف الفاعلة فيها سواء كانت من الجانب المنتج أو المستهلك، و بالنظر إلى امتلاك الجزائر ثروة نفطية كبيرة و اعتمادها بشكل شبه كلي على قطاع المحروقات، فإن التقلبات في أسعار النفط في الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2022 تبين وجود علاقة طردية بين أسعار النفط و الناتج المحلي الخام، و قد تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. يعد النفط سلعة إستراتيجية بالنظر إلى الخصائص التي تميزه عن باقي مصادر الطاقة، و هذا ما جعله يكتسب أهمية كبيرة على مختلف الأصعدة الاجتماعية، السياسية، العسكرية، فلم يعد يدخل في النشاط الاقتصادي فقط ;

2. يوجد علاقة مباشرة و طردية بين أسعار النفط و الناتج المحلي الخام، في حين هناك علاقة مرتبطة ما بين أسعار النفط و البطالة و التضخم، لأن زيادة إيرادات الخزينة جراء ارتفاع أسعار البترول تؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العمومي و بالتالي تمويل البرامج التنموية يرفع من مستويات التشغيل ;

3. هناك ضرورة للتمييز بين آثار صدمات أسعار النفط في المدى القصير و الطويل، فارتفاع أسعار النفط في المدى القصير له أثار إيجابية على الناتج، و لكن هذا الارتفاع له أثار سلبية في المدى الطويل ;

4. الزيادات المفاجئة لأسعار النفط قد تؤدي إلى زيادة عدم اليقين، وغالبا ما تؤدي إلى تقلص حوافز الاستثمار و إعادة تخصيص الموارد، أما بالنسبة لانخفاضه فسيكون له أثر سلبي على الدول المنتجة له وعلى ميزانياتها و حساباتها الجارية ;

5. ارتفعت أسعار النفط بداية الألفية وتحسنت الأوضاع الاقتصادية للبلد سواء على مستوى التوازنات الداخلية أو الخارجية إذ تحسن رصيد الميزان التجاري والميزانية العامة ومعدلات الناتج الداخلي الخام كما سمح هذا الارتفاع من تكوين احتياطي صرف وتم مسح المديونية

الخارجية، لكن ما إن رسم الاقتصاد الجزائري معالم الخروج من تداعيات أزمة المديونية سنة 1986، حتى جاءت أزمات نفطية أخرى، آخرها أزمة 2014 والتي أثرت على جميع توازناتها ;

ومن خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات :

1. الاستغلال الأمثل و العقلاني لهذه الطاقة.
2. العمل على إيجاد بدائل طاقوية غير البترول من أجل تنمية مستدامة حقيقية.
3. ضرورة الانتقال إلى نموذج للتنمية أكثر تطورا يعتمد على تنويع مصادر الدخل للخروج من التبعية إلى الاستقلالية من الناحية الاقتصادية.
4. تعظيم الاستفادة من الفرص التي ينتجها النفط من خلال استغلال العائدات النفطية استغلالا جيدا.
5. تحسين المناخ الاستثماري لتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي و الصناعي بالاعتماد على التقنيات الحديثة و الاستفادة من ميزات هذا القطاع لما له علاقة بالنمو الاقتصادي.

المصادر والمراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب:

1. أحمد منذور، أحمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، الدار الجامعية للطباعة، بيروت، 1990م.
2. بلعزوز بن علي،محاضرات في النظريات والسياسات النقدية،، ط2، الجزائر، 2004.
3. بوعلام عيسى، محمد عيسى محمد محمود " الاقتصاد الأخضر و دوره في الحد من تأثير ملوثات الصناعة النفطية على البيئة" المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادية، المجلد 07 ، العدد 1 ، 2022م.
4. جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2006م.
5. جمال لعمارة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر، القاهرة، 2004م.
6. جيمسجوارتني، ريجارداستروب، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999.
7. حافظ برجاس ، الصراع الدولي على النفط العربي ، بيسان للنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، 2000م.
8. حسين بن سالم جابر الزبيدي، التضخم والكساد،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،الأردن، ط1، 2011.
9. حمد زاكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك ، دار النهضة لعربية للنشر، القاهرة، 1990.
10. داودحسامعلي،مبادئالقتصادالكلي،دارالمسيرةللنشروالتوزيعوالطباعة،عمان،الطبعةالثانية، 2011.
11. رمزي زكي،الاحتياطات الدولية وأزمة الديون الخارجية، دار المستقبل العربي،الطبعة الأولى، 1994م.
12. سمير الشير، " التطورات النفطية في الوطن العربي و العالم . ماضيا و حاضرا "، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، دار المنهل اللبناني، 2008م .
13. سيد فاحي الخولي ، اقتصاد النفط ، دار جدة للنشر ، جدة ، 1999 .

14. صلاح الدين نامق، النظم الاقتصادية المعاصرة وتطبيقاتها، الطبعة الأولى، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1965.
15. ضياء محيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004م
16. عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام- مدخل لدراسة السياسات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003م.
17. عبد الرحمان يسرياحمد،الاقتصادياتالدولية،مؤسسة شباب. الجامعة مصر 1993م.
18. عرفات تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجد لاوي، الأردن 1999م.
19. عمر صخري،التحليل الاقتصادي الكلي،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2000.
20. قوتال ابتسام، تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على الدول المصدرة للنفط 2014-2022، مجلة دراسات اقتصادية، العدد1، المجلد 07، الجزائر، 2023م
21. كامل بكري وآخرون،الموارد واقتصاداتها، دار النهضة العربية للطباعة والنشر،الطبعة الأول،1986 م.
22. محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي "، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983م.
23. محمد الخوري وآخرون، الحرب الروسية الأكرانية وتأثيرها على الدول العربية، المركز العربي للتعلم ودراسات المستقبل،ط 1، ماي 2022م.
24. مديحة حسين الدغيري ، اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها ، دار الجبل ، ط 1 ، بيروت ، 1992.
25. معد أزهر سعيد السماك، " اقتصاديات النفط و السياسة النفطية . أسس و تطبيقات "، الطبعة الأولى، جامعة الموصل، العراق، 1987م.
26. ناشد سنوري، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000م.

ثانيا. أطروحات الماجيستير و مذكرات التخرج :

1. إبراهيم توهامي وآخرون، العولمة والاقتصاد غير الرسمي، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004.
2. أمينة مخلفي ، " أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية – حالة مجمع بركين "، رسالة ماجستير، تخصص العلوم الاقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة التوعية لمادة معينة هي نسبة وزن حجم " غير منشورة " ، الجزائر ، سنة 2004-2005.
3. أمينة مخلفي، " محاضرات في مدخل إلى الاقتصاد البترولي ، الجزء الأول أسس اقتصاد النقط " ، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي ، السنة الثالثة ليسانس ، قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2013-2014.
4. خالدية بن عوالي، استخدام العوائد النفطية، دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران2 ،الجزائر، 2015-2016.
5. خليفة خميسي ، حدة فروحات ، زوبيدة محسن ، مخاطر الصناعة النفطية على البيئة خلال مرحلة الحفر و طرق معالجتها مذكرة لنيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –2017م.
6. خميسة عقابي، النفط في العلاقات الأمريكية العربية (دراسة حالة الجزائر 1990-2014)،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2014-2015م.
7. رحمة هامل، نمذجة إنتاج النفط في الجزائر باستخدام نماذج الانحدار غير الخطي دراسة قياسية للفترة (1980م-2017م) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير التخصص ، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي ، الجزائر(2018- 2019م).

8. ريمة بيطام، أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة (دراسة حالة الجزائر 2000-2014)، مذكرة شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2014-2015م.
9. زايدي حسية ، فعالية إعادة تدوير الأموال الشمولية في التنمية الاقتصادية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970م-2012م ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر 2014م_2015م .
10. طهير نور الهدى " أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي لدول الأوبك باستخدام بيانات بانل (2017/2000)مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص اقتصاد كمي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة البويرة ؛ الجزائر ، 2000-2017.
11. الطيب عبد اللاوي وآخرون، أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر (1985-2015)،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2016-2017م،
12. عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، مدرسة الدكتوراه التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص ماليةدولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012.
13. علي غربي، عولمة الفقر، يوم دراسي تحت عنوان: التحديات المعاصرة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2002.
14. العمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008م.
15. محرزي زينة، مساهمة استقطاب الاستثمارات المباشرة في احتواء الأزمات النفطية في الجزائر خلال 1985-2015، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة سوق أهراس، 2016م.

16. محمد دينوري سالمى ، د حواس صلاح ، استخدامات التكنولوجيا كوسيلة لخفض تكاليف الصناعة البترولية جامعة الوادي، الجزائر 03.
17. موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان.
18. وحيد خير الدين ، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2012_2013م.

1. اسر محمد جاد الله محمود، العولمة والفقر في مصر، ملتقى دولي: قضايا العولمة وتأثيرها على الدول النامية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 2006.
1. إياد حماد، المديونية الخارجية للبلدان النامية وأسبابها وسبل مجابهتها، مجلة جامعة الأنباء للعلوم الاقتصادية والإدارية، 2008.
2. بلقاسم منال، أثر تقلبات أسعار النفط على نمو اقتصاديات الدول المصدرة للنفط، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 5، ميلة، الجزائر ،2017م.
3. بن كاملة محمد عبد العزيز، المديونية الخارجية وإستراتيجية التنمية المالية للاقتصاديات الناشئة: سياسات وانعكاسات، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 06، جامعة وهران،ماي 2012م.
4. بن مسعود عطا الله، طارق رقاب،تأثير أسعار النفط على البطالة في الجزائر–دراسة قياسية من 1970 إلى 2014، مجلة البديل الاقتصادي، العدد الخامس، الجزائر، 2017م.

ثالثا.ملتقيات و مؤتمرات:

5. حمزة بن الزين وليد قرونقة، أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال فترة 2015–2000، مجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد03، ديسمبر 2016م

6. خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي، المركز العربي للأبحاث، قطر، 2015.
7. عائشة موزاوي، تأثير تقلبات أسعار النفط على احتياطي الصرف في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 06، العدد02، جامعة يحيى فارس ،المدية، 2018.
8. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،الأردن، 2004.
9. قرود علي، كرر تمرين، انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة، دراسة حالة السعودية والجزائر، محلة الأصيل المبحوث الاقتصادية والإدارية ، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، العدد الثاني، ديسمبر 2017.
2. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومؤسسات الإمام الصدر، والبنك الدولي، معجم مفاهيم التنمية.
المجلات:
3. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول سنة 2006، الجزائر، 2007.
4. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مواجهة العولمة ضرورة بالنسبة للبلدان الضعيفة، الجزائر، 2001.
10. محمد الخوري وآخرون، الحرب الروسية الأكرانية وتأثيرها على الدول العربية، المركز العربي للتعلم ودراسات المستقبل،ط 1، ماي 2022م.
11. مولاي أسماء، واقع الأمن الاقتصادي الدول العربية المصدرة للنفط في ظل تقلبات أسعار النفط، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، العدد01، الجزائر، 2021م
12. الهاشمي بوجعدار، أزمة المديونية الخارجية للجزائر – أسبابها و آثارها –، مجلة العلوم الإنسانية، ع12، جامعة منتوري قسنطينة، 1999م.
5. وضاح نجيب، التضخم والكساد الأسباب والحمول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، 2011.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Conseil national économique et social en coopération avec le programme des nations unies pour le développement, rapport national sur le développement humain, Alger, 2006, p 35.
[2]Hilde C. Bjornland, «Oil Price Shocks and Stock Market Booms in an OilExporting Country», NorwegianSchool of Management (BI) and Norges Bank, (3 October 2008), pp. 5-6.
[3]Henni A.: Monnaie, Crédit et Financement En Algérie, 1962 -1987, C.R.E.A.D. P397.

مراجع الانترنت:

[1]http://www.siironline.org/
[2]http://www.insee.fr

الملاحق

الملحق رقم (01): مصادر و استخدامات الموارد بالأسعار الجديدة

ملحق الجداول الإحصائية

الجدول 1: مصادر واستخدامات الموارد بالأسعار الجارية

	2017	2018	*2019	*2020	**2021
			(بالمليار دينار)		
إجمالي الناتج الداخلي الخام	18 876,2	20 452,3	20 501,1	18 383,8	22 021,5
إجمالي الإنفاق الداخلي الخام	20 774,5	21 746,0	21 809,1	20 347,1	21 977,8
الاستهلاك	11 611,3	12 076,4	12 646,8	12 653,1	13 756,1
العمومي	3 577,1	3 508,1	3 760,4	3 824,7	3 880,2
الخاص	8 034,2	8 568,3	8 886,4	8 828,4	9 875,9
الاستثمار الخام	9 163,2	9 669,6	9 162,3	7 694,0	8 221,7
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	7 698,0	8 211,3	7 868,2	7 091,6	8 203,0
تغير المخزونات	1 465,2	1 458,3	1 294,1	602,4	18,7
إجمالي الادخار الداخلي الخام	7 264,9	8 375,9	7 854,3	5 730,7	8 265,4
			(بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج الداخلي الخام)		
إجمالي الناتج الداخلي الخام	100,0	100,0	100,0	100,00	100,00
إجمالي الإنفاق الداخلي الخام	110,1	106,3	106,4	110,70	99,80
الاستهلاك	61,5	59,0	61,7	68,80	62,50
العمومي	19,0	17,2	18,3	20,8	17,6
الخاص	42,6	41,9	43,3	48,0	44,8
الاستثمار الخام	48,5	47,3	44,7	41,9	37,3
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	40,8	40,1	38,4	38,6	37,2
تغير المخزونات	7,8	7,1	6,3	3,3	0,1
إجمالي الادخار الداخلي الخام	38,5	41,0	38,3	31,2	37,5

* بيانات محدثة

** بيانات مؤقتة

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

الجدول 2 : التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجاري

	2017	2018	*2019	*2020	**2021
	(بالمليار دينار)				
المحروقات	3 699,7	4 548,8	3 991,0	2 575,1	4 734,4
القطاعات الأخرى	13 699,1	14 359,8	14 890,7	14 331,9	15 708,6
منها : الفلاحة	2 219,1	2 421,6	2 529,1	2 598,5	2 869,6
الصناعات خارج المحروقات	1 040,8	1 109,4	1 162,4	1 153,5	1 272,5
بناء و أشغال عمومية+ خدمات المحروقات	2 203,7	2 346,6	2 492,0	2 398,0	2 713,5
خدمات خارج الإدارة العمومية	5 163,5	5 479,4	5 527,5	4 822,9	5 380,3
خدمات الإدارة العمومية	3 072,0	3 002,8	3 179,7	3 359,0	3 472,7
حقوق و رسوم على الواردات	1 477,4	1 543,7	1 619,4	1 476,8	1 578,5
إجمالي الناتج الداخلي الخام	**18 876,2**	**20 452,3**	**20 501,1**	**18 383,8**	**22 021,5**
	(بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج الداخلي الخام)				
المحروقات	19,6	22,2	19,5	14,0	21,5
القطاعات الأخرى	72,6	70,2	72,6	78,0	71,3
منها : الفلاحة	11,8	11,8	12,3	14,1	13,0
الصناعات خارج المحروقات	5,5	5,4	5,7	6,3	5,8
بناء و أشغال عمومية	11,7	11,5	12,2	13,0	12,3
خدمات خارج الإدارة العمومية	27,4	26,8	27,0	26,2	24,4
خدمات الإدارة العمومية	16,3	14,7	15,5	18,3	15,8
	(التغير السنوي بالنسبة المئوية)				
المحروقات	22,3	23,0	-12,3	-35,5	83,9
القطاعات الأخرى	4,6	4,8	3,7	-3,8	9,6
منها : الفلاحة	3,7	9,1	4,4	2,7	10,4
الصناعات خارج المحروقات	6,3	6,6	4,8	-0,8	10,3
بناء و أشغال عمومية+ خدمات المحروقات	6,3	6,5	6,2	-3,8	13,2
خدمات خارج الإدارة العمومية	6,7	6,1	0,9	-12,7	11,6
خدمات الإدارة العمومية	0,4	-2,3	5,9	5,6	3,4
إجمالي الناتج الداخلي الخام	**7,8**	**8,3**	**0,2**	**-10,3**	**19,8**

* بيانات محدثة

** بيانات مؤقتة

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

الملحق رقم (03): التقسيم القطاعي لنمو إجمالي الناتج الداخلي الخام الحقيقي

الجدول 3 : التقسيم القطاعي لنمو إجمالي الناتج الداخلي الخام الحقيقي

	2017	2018	*2019	*2020	**2021
	(بالنسبة المئوية)				
المحروقات	-2,4	-6,4	-4,9	-10,2	10,3
القطاعات الأخرى (خارج المحروقات)	2,0	3,0	2,7	-3,9	2,4
الفلاحة	0,6	3,5	2,7	1,3	-1,3
صناعة خارج المحروقات	4,8	3,9	4	-3,3	5,7
المناجم والمحاجر	-6,1	18,1	-0,2	-0,5	2,7
الطاقة والمياه	7,7	3,2	5,0	-2,3	7,8
الصناعة الغذائية	5,2	3,7	2,5	2,3	5,1
الحديد، الصناعة الميكانيكية و الكهرباء	-0,3	1,7	15,4	-25,0	14,0
الصناعة الكيميائية، البلاستيك والمطاط	1,6	5,8	3,7	1,3	3,2
النسيج، صنع ونسج الملابس الجاهزة	10,9	1,9	4,3	-3,1	-0,9
الجلود والأحذية	-1,9	5,9	5,3	-15,7	4,8
مواد البناء	7,4	3,4	-1,3	-5,3	3,9
الخشب و الورق والفلين	10,0	6,5	1,0	-10,5	1,9
صناعة أخرى	1,6	2,8	5,4	1,9	-0,3
بناء و أشغال عمومية + خدمات المحروقات	4,6	5,2	3,8	-3,1	5
خدمات خارج الإدارات العمومية	3,7	3,6	3,1	-6,9	4,4
خدمات الإدارات العمومية	0,6	2,8	1,8	-0,2	1,5
حقوق و رسوم على الواردات	-12,2	-12	9,1	-8,5	15,2
الرسم على القيمة المضافة	-0,7	-0,1	-1,9	-11,1	0,8
إجمالي الناتج الداخلي الخام	**1,3**	**1,2**	**1,0**	**-5,1**	**3,5**
إجمالي الاستيعاب الداخلي الخام	-0,2	0,7	0,3	-6,7	0,0
الاستهلاك	2,2	2,7	2,0	-2,2	3,0
عمومي	2,8	2,3	1,9	-0,3	1,2
الخاص	1,8	2,8	2,1	-3,0	3,7
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	3,4	3,1	-3,6	-5,2	5,7
صادرات السلع و الخدمات من غير العوامل	-4,4	-3,7	-6,1	-11,7	13,7
واردات السلع و الخدمات من غير العوامل	-7,1	-3,8	-6,9	-15,9	-4,2

* بيانات محدثة

** بيانات مؤقتة

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

الجدول 8 : وضعية عمليات الخزينة العمومية

	2017	***2018	***2019	****2020	****2021
			(بملايير الدينارات)		
إجمالي إيرادات الميزانية و الهبات	**6 047,9**	**6 826,9**	**6 601,6**	**5 640,9**	**6 586,6**
إيرادات المحروقات *	2 177,0	2 887,1	2 668,5	1 921,6	2 609,2
منها : صندوق ضبط الإيرادات الإجمالية		437,4		526,9	682,1
صندوق ضبط الإيرادات الصافية					
إيرادات خارج المحروقات	3 870,9	3 939,7	3 933,1	3 719,4	3 971,0
إيرادات جبائية	2 630,0	2 711,8	2 843,5	2 625,2	2 761,8
الضريبة على المداخيل و الأرباح	1 207,6	1 203,8	1 264,7	1 183,4	1 193,6
الضريبة على السلع و الخدمات	995,3	1 097,1	1 134,1	1 044,7	1 155,2
الحقوق الجمركية	364,8	324,2	362,1	328,2	331,2
تسجيلات و طوابع	92,6	88,4	83,7	69,3	83,2
إيرادات أخرى غير موزعة	-30,2	-1,7	-1,2	-0,4	-1,4
إيرادات غير جبائية	1 240,9	1 228,0	1 089,6	1 094,2	1 209,2
حاصل أملاك الدولة وأخرى	270,8	188,5	203,7	178,4	197,7
حصص أرباح بنك الجزائر	919,8	1 000,0	800,0	800,0	900,4
مؤسسات عمومية أخرى	50,2	39,5	85,9	115,8	111,2
هبات	0,0	0,0	0,0	0,0	6,5
إجمالي نفقات الميزانية	**7 282,7**	**7 899,1**	**7 725,5**	**6 902,9**	**7 428,7**
النفقات الجارية	4 677,2	4 670,3	4 879,1	5 009,3	5 444,1
نفقات المستخدمين **	2 308,3	2 234,3	2 348,9	2 373,1	2 477,8
منح المجاهدين	228,0	202,9	224,6	266,8	206,1
مواد و لوازم	188,6	192,1	135,6	109,5	170,9
تحويلات جارية	1 783,2	1 925,5	2 058,6	2 088,3	2 445,4
منها : مصالح الإدارة	777,8	759,2	709,1	806,4	918,5
فوائد الدين العام	169,1	115,4	111,5	171,7	143,9
نفقات رأس المال	2 605,4	3 228,8	2 846,4	1 893,5	1 984,5
رصيد الميزانية	**-1 234,8**	**-905,2**	**-1 123,9**	**-1 261,9**	**-842,0**
رصيد الحسابات الخاصة	34,8	26,4	38,2	48,0	-12,8
قروض الخزينة، صافية	390,3	517,2	863,0	984,6	734,7
رصيد الميزانية، خارج صندوق التطهير	**-1 590,3**	**-1 396,0**	**-1 948,8**	**-2 198,5**	**-1 589,6**
تخصيص لصندوق التطهير					
الرصيد الأولي 1/	-1 421,2	-1 294,2	-1 850,7	-2 026,8	-1 445,6
الرصيد الإجمالي	**-1 590,3**	**-1 396,0**	**-1 964,6**	**-2 198,5**	**-1 589,6**
تمويل	**1 590,3**	**1 396,0**	**1 964,6**	**2 198,5**	**1 589,6**
بنكي	1 657,3	1 301,1	1 694,1	1 836,1	3 414,3
غير بنكي	-64,4	97,8	272,2	364,2	-1818,0
خارجي	-2,6	-2,9	-1,7	-1,8	-6,7

1/ رصيد الميزانية، خارج صندوق التطهير + فوائد الدين العام
بما فيها حصص أرباح المؤسسة الوطنية البترولية
رواتب، معاشات، علاوات، معشات حوادث العمل والاشتراكات المتعلقة بها
* بيانات محدثة
** بيانات مؤقتة
المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

الملحق رقم (05) : إيرادات الإدارة المركزية

الجدول 9 : إيرادات الإدارة المركزية

**2021	**2020	*2019	*2018	2017	
(بملايير الدينارات)					
6 586,6	**5 640,9**	**6 601,6**	**6 826,9**	**6 047,9**	**إجمالي إيرادات الميزانية و الهبات**
2 609,2	1 921,6	2 668,5	2 887,1	2 177,0	إيرادات المحروقات
682,1	526,9	0,0	437,4	0,0	منها : صندوق ضبط الإيرادات (تدفق)
3 971,0	3 719,4	3 933,1	3 939,7	3 870,9	إيرادات خارج المحروقات
2 761,8	2 625,2	2 843,5	2 711,8	2 630,0	إيرادات جبائية
1 193,6	1 183,4	1 264,7	1 203,8	1 207,6	الضريبة على المداخيل و الأرباح
818,7	766,5	774,5	707,3	685,7	الضريبة على الأجور
374,9	416,8	490,2	496,4	521,9	أخرى
1 155,2	1 044,7	1 134,1	1 097,1	995,3	الضريبة على السلع و الخدمات
476,6	445,4	521,4	509,1	505,7	رسم على القيمة المضافة و اقتطاعات على الواردات
443,5	404,4	419,4	415,8	371,7	رسم على القيمة المضافة و اقتطاعات على النشاط المحلي
338,9	313,6	334,0	335,7	305,7	رسم على القيمة المضافة و اقتطاع على المعاملات المحلية
104,6	90,8	85,4	80,1	66,0	التبغ (ر،د،ا)
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	رسم على القيمة المضافة على المواد البترولية
184,6	161,0	165,0	142,7	91,5	اقتطاع على المواد البترولية
45,8	27,7	23,1	25,3	22,1	ضرائب أخرى
4,7	6,1	5,2	4,2	4,3	إيرادات أخرى غير موزعة
-1,4	-0,4	-1,2	-1,7	-30,2	مساهمات أخرى غير مباشرة
331,2	328,2	362,1	324,2	364,8	الحقوق الجمركية
83,2	69,3	83,7	88,4	92,6	تسجيلات و طوابع
1 209,2	1 094,2	1 089,6	1 228,0	1 240,9	إيرادات غير جبائية
197,7	178,4	203,7	188,5	270,8	حاصل ممتلكات الدولة و أخرى
900,4	800,0	800,0	1 000,0	919,8	حقوق أرباح بنك الجزائر
111,2	115,8	85,9	39,5	50,2	أخرى
6,5	0,0	0,0	0,0	0,0	هبات
(بالنسبة المئوية من إجمالي الواردات)					
100,0	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**إجمالي إيرادات الميزانية و الهبات**
39,6	34,1	40,4	42,3	36,0	إيرادات المحروقات
60,3	65,9	59,6	57,7	64,0	إيرادات خارج المحروقات
41,9	46,5	43,1	39,7	43,5	إيرادات جبائية

الجدول 1/17 : ميزان المدفوعات مقدر بالدولار

	*2017	*2018	*2019	*2020	**2021
	(بملايير الدولارات الأمريكية ؛ باستثناء تعليمات مخالفة)				
الرصيد الخارجي الجاري	**-22,331**	**-16,914**	**-16,955**	**-18,684**	**-4,636**
الميزان التجاري	-13,506	-6,474	-8,494	-13,496	1,153
الصادرات (f.o.b)	34,569	41,115	35,312	21,925	38,558
المحروقات	33,202	38,897	33,244	20,016	34,058
أخرى	1,367	2,218	2,068	1,909	4,500
الواردات (f.o.b)	-48,076	-47,589	-43,806	-35,421	-37,405
خدمات، خارج دخل العوامل، صافي	-8,940	-9,240	-7,217	-4,452	-3,638
دائن	3,112	3,267	3,239	2,989	3,202
مدين	-12,052	-12,507	-10,456	-7,441	-6,840
دخل العوامل، صافي	-2,831	-4,595	-4,251	-2,992	-3,952
دائن	2,033	1,152	1,043	0,847	0,748
مدين	-4,863	-5,747	-5,294	-3,839	-4,700
دفع الفوائد	-0,037	-0,043	-0,070	-0,041	-0,132
أخرى	-4,825	-5,702	-5,223	-3,798	-4,568
منها : حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات	-3,221	-3,752	-3,143	-2,010	-3,042
تحويلات، صافية	2,945	3,395	3,007	2,256	1,801
رصيد حساب رأس المال	**0,568**	**1,094**	**0,028**	**2,315**	**3,158**
حساب رأس المال	0,001	0,000	0,000	-0,042	-0,003
الاستثمار المباشر (الصافي)	1,261	0,621	1,351	1,110	0,921
رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)	**-0,066**	**0,150**	**-0,076**	**-0,274**	**-0,230**
السحب	0,102	0,278	0,035	0,000	0,000
الإهتلاك	-0,168	-0,129	-0,109	-0,274	-0,230
الأخطاء و السهو (الصافي)	-0,857	0,149	-1,037	1,521	2,469
الرصيد الإجمالي	**-21,762**	**-15,820**	**-16,927**	**-16,369**	**-1,479**
التمويل	**21,762**	**15,820**	**16,927**	**16,369**	**1,479**
زيادة الاحتياطيات الإجمالية (-)	21,808	15,850	17,034	16,460	4,146
إعادة الشراء لدى صندوق النقد الدولي					
حقوق أخرى للاستلام ناتجة عن التوظيف	-0,031	0,040	0,093	0,054	0,059
مخصصات حقوق السحب الخاصة					-2,665
وضعية الاحتياطيات لدى صندوق النقد الدولي	-0,014	-0,071	-0,200	-0,145	-0,062
للتذكير :					
الاحتياطات الإجمالية (بدون ذهب)	97,332	79,882	62,756	48,167	45,296
بعدد أشهر استيراد السلع و الخدمات من غير العوامل	19,425	15,951	13,879	13,485	12,285
سعر الوحدة لصادرات البترول الخام (دولار أمريكي/برميل)	54,053	71,277	64,440	42,069	72,747

* بيانات محدثة
** بيانات مؤقتة
المصدر: بنك الجزائر

الملحق رقم (07): ميزان المدفوعات مقدر بالدينار الجزائري

الجدول 2/17 : ميزان المدفوعات مقدر بالدينار الجزائري

	*2017	*2018	*2019	*2020	**2021
			بملايير الدينارات		
الرصيد الخارجي الجاري	-2 472,59	-1 979,88	-2 021,95	-2 397,95	-629,09
الميزان التجاري	-1 492,71	-759,13	-1 012,56	-1 734,30	153,40
الصادرات (f.o.b)	3 841,72	4 795,23	4 214,30	2 779,46	5 207,73
المحروقات	3 689,83	4 536,49	3 967,51	2 537,40	4 599,94
أخرى	151,89	258,74	246,79	242,07	607,79
الواردات (f.o.b)	-5 334,43	-5 554,36	-5 226,86	-4 513,76	-5 054,33
خدمات، خارج دخل العوامل، صافي	-991,31	-1 078,89	-860,76	-569,30	-491,78
دائن	345,17	380,51	386,56	378,95	432,49
مدين	-1 336,48	-1 459,40	-1 247,32	-948,24	-924,26
دخل العوامل، صافي	-315,39	-537,11	-507,50	-381,84	-534,10
دائن	224,43	134,03	124,42	107,39	100,97
مدين	-539,82	-671,14	-631,92	-489,24	-635,07
دفع الفوائد	-4,12	-5,06	-8,36	-5,27	-17,77
أخرى	-535,58	-665,89	-623,39	-483,97	-617,29
منها : حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات	-357,94	-437,31	-374,93	-256,08	-411,09
تحويلات، صافية	326,82	395,25	358,87	287,49	243,39
رصيد حساب رأس المال	58,11	135,24	1,70	312,12	429,38
حساب رأس المال	0,08	0,02	-0,05	-5,30	-0,47
استثمار في المحفظة					
الاستثمار المباشر (الصافي)	139,86	71,00	161,02	141,19	124,44
رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)	-7,52	17,29	-8,85	-34,81	-31,00
السحب	11,27	32,36	4,13	0,00	0,00
الاهتلاك	-18,79	-15,07	-12,98	-34,81	-31,00
الأخطاء و السهو، صافي	-74,30	46,94	-150,41	211,04	336,41
الرصيد الإجمالي	-2 414,48	-1 844,63	-2 020,25	-2 085,83	-199,71
التمويل	2 414,48	1 844,63	2 020,25	2 085,83	199,71
زيادة الاحتياطيات الإجمالية (-)	2 419,71	1 848,14	2 032,96	2 097,58	560,01
إعادة الشراء لدى صندوق النقد الدولي					
قروض	-3,61	4,69	11,07	6,79	7,96
مخصصات حقوق السحب الخاصة	0,00	0,00	0,00	0,00	-359,88
وضعية الاحتياطيات لدى صندوق النقد الدولي	-1,62	-8,20	-23,79	-18,54	-8,38

* بيانات محدثة

** بيانات مؤقتة

الجدول 18 : تركيبة الواردات و الصادرات حسب فوج المنتجات

	2017	2018	2019	2020	2021
			(بملايين الدولارات الأمريكية)		
الواردات (f.o.b)					
المواد الغذائية	8 069	8 199	7 694	7 723	8 877
الطاقة	1 899	977	1 369	890	513
المواد الأولية	1 456	1 814	1 921	2 199	3 401
المواد نصف المصنعة	10 483	10 468	9 840	7 614	7 313
التجهيزات الفلاحية	585	537	437	198	247
التجهيزات الصناعية	13 368	12 824	10 845	8 697	9 158
السلع الاستهلاكية	8 129	9 312	7 934	5 577	6 498
أخرى	4 086	3 459	3 766	2 523	1 398
المجموع :	**48 076**	**47 589**	**43 806**	**35 421**	**37 405**
الصادرات (f.o.b)					
المواد الغذائية	350	373	408	437	576
الطاقة	33 202	38 897	33 244	20 016	34 058
المواد الأولية	73	93	96	71	182
المواد نصف المصنعة	845	1 626	1 445	1 287	3 490
التجهيزات الفلاحية	0	0	0	0	-
التجهيزات الصناعية	78	90	83	77	171
السلع الاستهلاكية	20	34	36	37	79
المجموع الجزئي :	**34 569**	**41 113**	**35 312**	**21 925**	**38 557**
أخرى	0	2	0	-	1
المجموع :	**34 569**	**41 115**	**35 312**	**21 925**	**38 558**
منها : الصادرات خارج المحروقات	1 367	2 218	2 068	1 909	4 500
			(بالنسبة المئوية)		
كنسبة من مجموع الواردات (دون الواردات دون دفع + تصليحات التجهيزات)					
المواد الغذائية	16,8	17,2	17,6	21,8	23,7
التجهيزات الصناعية	27,8	26,9	24,8	24,6	24,5
السلع الاستهلاكية	16,9	19,6	18,1	15,7	17,4
كنسبة من مجموع الصادرات					
الصادرات خارج المحروقات	4,0	5,4	5,9	8,7	11,7

* بيانات محدثة
** بيانات مؤقتة
المصدر : بنك الجزائر، المديرية العامة للجمارك.

الملحق رقم (09): صادرات المحروقات

الجدول 19 : صادرات المحروقات

		2017	2018	2019	2020	*2021
البترول الخام						
القيمة (مليون دولار أمريكي)		10 459,9	12 117,6	11 231,5	5 509,9	9 740,9
منها : ترحيل الأرباح		2 308,3	2 756,4	2 409,2	1 424,5	2 162,7
الحجم (مليون برميل)		193,4	170,1	174,1	131,5	134,7
	(مليون طن متري)	24,7	21,7	22,2	16,7	17,1
سعر الوحدة (دولار للبرميل)		54,1	71,3	64,4	42,1	72,7
الكوندونسا						
القيمة (مليون دولار أمريكي)		1 950,5	2 527,2	2 192,1	1 136,2	2 030,6
منها : ترحيل الأرباح		361,1	420,6	334,8	246,5	230,9
الحجم (مليون برميل)		37,5	38,5	39,1	29,2	27,8
	(مليون طن متري)	4,2	4,3	4,4	3,3	3,1
سعر الوحدة (دولار للبرميل)		51,9	65,6	56,1	38,6	73,2
مواد البترول المكررة						
القيمة (مليون دولار أمريكي)		6 967,4	8 041,5	6 816,0	4 722,5	7 995,2
الحجم (مليون برميل)		123,2	112,9	108,1	115,6	107,4
	(مليون طن متري)	15,6	14,3	13,7	14,6	13,6
سعر الوحدة (دولار للبرميل)		56,6	71,2	63,1	40,8	74,4
غاز البترول المميع						
القيمة (مليون دولار أمريكي)		2 977,5	3 401,1	2 434,7	1 821,9	3 585,6
منها : ترحيل الأرباح		289,6	388,2	215,2	176,9	292,5
الحجم (مليون برميل)		75,3	71,9	68,0	60,7	63,8
	(مليون طن متري)	6,9	6,6	6,3	5,6	5,9
سعر الوحدة (دولار للبرميل)		39,5	47,3	35,8	30,0	56,2
الغاز الطبيعي المميع						
القيمة (مليون دولار أمريكي)		3 571,3	3 565,6	3 731,1	2 419,1	3 834,9
الحجم (مليار م^3)		26,7	21,9	25,2	22,9	24,0
الحجم (مليار وحدة حرارية بريطانية)		623,0	511,5	599,6	532,8	557,8
سعر الوحدة (دولار لمليون وحدة حرارية بريطانية)		5,7	7,0	6,2	4,5	6,9
الغاز الطبيعي						
القيمة (مليون دولار أمريكي)		7 276,2	9 285,7	6 762,8	4 621,8	7 606,5
منها : ترحيل الأرباح		261,6	158,0	164,1	228,4	436,7
الحجم (مليار م^3)		38,1	38,5	29,0	25,6	39,0
الحجم (مليار وحدة حرارية بريطانية)		1 425,3	1 442,3	1 078,6	952,8	1 457,2
سعر الوحدة (دولار لمليون وحدة حرارية بريطانية)		5,1	6,5	6,8	4,9	5,2
إجمالي الإيرادات من المحروقات (مليون دولار أمريكي)		**33 202,8**	**38 938,7**	**33 168,2**	**20 231,5**	**35190,8**

الجدول 20 : قائم الدين الخارجي و هيكله

	2017	2018	2019	***2020	****2021
	(بملايير الدولارات الأمريكية)				
قروض متعددة الأطراف	1,077	1,030	1,009	1,106	0,984
إصدارات سندية	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000
قروض ثنائية الأطراف	0,634	0,491	0,385	0,343	0,254
قروض حكومية مباشرة	0,602	0,452	0,351	0,308	0,223
قروض مشتري و مورد مضمونة	0,032	0,039	0,035	0,35	0,031
قروض مالية	0,060	0,051	0,043	0,033	0,024
قروض مالية و قروض الإيجار	0,060	0,051	0,043	0,033	0,024
عمليات إعادة الهيكلة	-	-	-	-	-
تمويل التسبيقات	-	-	-	-	-
قروض تجارية غير مضمونة	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000
قروض الموردين	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000
قروض أخرى					
قروض إعادة الجدولة	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000
دائنون رسميون	-	-	-	-	-
دائنون آخرون	-	-	-	-	-
المجموع الجزئي	**1,771**	**1,573**	**1,437**	**1,483**	**1,261**
دعم الشركات الأصلية لفروعها في الجزائر *	0,123	0,151	0,130	0,183	0,212
مجموع الديون متوسطة و طويلة الأجل	**1,893**	**1,723**	**1,567**	**1,665**	**1,473**
مجموع الديون قصيرة الأجل **	2,096	2,319	2,264	1,784	1,597
مجموع الدين الخارجي	**3,989**	**4,042**	**3,831**	**3,449**	**3,070**

* يدرج في ميزان المدفوعات، دعم شركات الأصلية لفروعها في الجزائر ضمن بند «استثمارات خارجية مباشرة»
**لمدة ابتدائية أقصاها سنة.
***بيانات محدثة
**** بيانات مؤقتة
المصدر : بنك الجزائر

المصدر: التقرير السنوي، التطور الاقتصادي و النقدي، بنك الجزائر، ديسمبر2022.